جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المعادلة الأمنية في التنافس الجزائري- المغربي حول منطقة المغرب العربي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:
رحموني هشام

إشراف الأستاذ:
د. عطية إدريس

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أمير عباد	أستاذ مساعد "أ"	رئيساً
إدريس عطية	دكتوراه	مشرفاً ومقرراً
سمير كيم	أستاذة مساعد "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية: 2014/ 2015

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ "الدكتور إدريس عطية" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

المقدمة

المقدمة

عرفت منطقة المغرب العربي عبر التاريخ استقطابا حضاريا وتنافسا دوليا فهي دوما معرضة لضغوط خارجية بدءا بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأوروبية المعاصرة بحكم أنها اقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوروبا مركز التنقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر كما انها تتوغل في القارة السمراء مشكلة في الوقت نفسه الجناح المغربي للوطن المغربي وهي كذلك منطقة مفتوحة على باقي القرى الدولية الكبرى في العالم المعاصر مثل الولايات المتحدة الامريكية، الصين، اليابان، روسيا.

مما جعلها تكتسي أهمية قصوى وبعد دولي في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية، وهذه الطبيعة المنفردة على مستوى التواصل الحضاري جعلت منطقة المغرب العربي تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي.

فعلى مستوى التراث التاريخي الشاهد على تعاقب الحضارات، وعلى مستوى الاهتمام بسياسة بلدانه الحاضرة، وعلى مستوى التبادل التجاري والسياحي والاستثماري والثروات الطبيعية مما جعل منها منطقة تنافس أمني بين وحداتها السياسية على بعد أن نالت هذه الدول استقلالها وفي هذا الصدد تثور خصوصية العلاقات الجزائرية المغربية التي تتميز في اغلب الأحيان بالنهج النزاعي اكثر من التكامل والصلح مما يجعل طابع التوتر والأزمات هو السمة الأساسية التي تطبع تاريخ العلاقات بين البلدين وعبر التاريخ السياسي الحديث للبلدين ظهرت العديد من بؤر التوتر والأزمات مرتبطة بقضايا الحدود وقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ويعتبر الهاجس الأمني من أهم القضايا الاستراتيجية التي فرضتها نهاية الحرب الباردة والتي ارتبطت اساسا بقطبي منطقة المغرب العربي وهما الجزائر والمغرب مما ادى الى وجود معادلة امنية على شكل تنافس امني حول المنطقة.

المقدمة

أولاً/ أهمية الدراسة

1/ الأهمية العلمية:

- ✓ دراسة وتحليل الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية من خلال الاطلاع على بعض المقاربات الأمنية ذات الصلة.
- ✓ دراسة مستويات التحليل في العلاقات الدولية من خلال تأثير البنية الداخلية والخارجية.
- ✓ تحليل مختلف المتغيرات الفاعلة في ظاهرة التنافس الأمني بين المغرب والجزائر في فترة مابعد الحرب الباردة.

2/ الأهمية العملية:

- ✓ الوقوف على أسباب النمط النزاعي بين الدولتين ومحاولة تفاديها.
- ✓ إيجاد حلول للمعادلة الأمنية التي تميز العلاقات بين البلدين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

ثانياً / إشكالية الدراسة:

كيف يؤثر التنافس في العلاقات الجزائرية– المغربية على المعادلة الأمنية في المنطقة المغاربية؟

- ✓ ما المقصود بمفهوم الأمن الموسع والمعمق في الدراسات الأمنية؟
- ✓ ما هي الأهمية الجيو–إستراتيجية لمنطقة المغرب العربي؟
- ✓ هل يمكن اعتبار التهديدات الأمنية الجديدة محرك للتنافس الأمني بين الجزائر والمغربي؟

ثالثاً / الفرضيات:

- ✓ أدى البحث المتواصل عن زعامة المنطقة المغاربية
- ✓ الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي ساهمت في التنافس الأمني المغربي الجزائري.

زيادة حدة التنافس الأمني المغربي الجزائر يساعد على زيادة التهديدات الأمنية في المنطقة.

رابعاً/ أسباب اختيار الموضوع:

1/ أسباب ذاتية:

على اعتبار أني ابن منطقة المغرب العربي ومهتم بالدراسات المغاربية وخاصة الأمنية منها ورغبتي في معرفة الحقائق ولو كانت نسبية التي جعلت من منطقة المغرب العربي منطقة أزمات حطت من قواها وتطورها رغم ما تملكه من ارث حضاري وامكانات مادية وبشرية كبيرة.

2/ أسباب موضوعية:

- ✓ الرغبة في تقديم عمل أكاديمي علمي يبرز الظاهرة الأمنية وتطورها في منطقة المغرب العربي بالتركيز على التنافس المني المغربي الجزائر في فترة ما بعد الحرب الباردة .
- ✓ التركيز على الجانب الأمني في المنطقة وخلال الفترة التي لم تحظى بالدراسة الكافية مقارنة بالدراسة المغاربية الاخرى .

خامساً/ مجال الدراسة:

من المعلوم بأن لأي دراسة إطار زماني ومكاني يضبطها ويحصر حدودها تجنباً لإضاعة الوقت وتشتيت الجهد، وحرصاً للتطرق للمسائل الجديدة في المواضيع المطروقة سابقاً.

1/ الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في المنطقة المغاربية عموماً ويدور محور التنافس فيها بين الجزائر والمغرب بشكل خاص.

3/ الحدود الزمنية: تدور محاور الدراسة في النطاق الزمني الممتد من بعد نهاية الجرب الباردة إلى غاية اليوم في ظل تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة.

سادساً مناهج الدراسة:

إن تعقد وتشابك دراسة الظاهرة الامنية بصورة عامة جعلني ألجأ الى العديد من المناهج المتكاملة لإضفاء الصبغة العلمية على الدراسة ومنها

1/ المنهج التاريخي: للوقوف على الأحداث الأمنية ومتابعة كرونولوجيا تطورها وأسبابها وتداعياتها منذ نهاية الحرب الباردة إلى اليوم.

2/ المنهج الوصفي: قصد وصف وتحليل المعادلة الامنية والوقوف على جميع المعلومات والمعطيات التي تهم البحث.

سابعاً/ المصطلحات والمفاهيم:

- ✓ **المركب الأمني Security Complex:** تحدث عنه "**باري بوزان**" ويعرفه على أنه "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشدة لدرجة لا يمكن فصل أمن دولة عن باقي أمون الدول الأخرى.
- ✓ **المجمع الأمني:** يعرفه " **كارل دويتش**": أنه كيانات سياسية مندمجة إقتنع أعضاءها بأن مشكلاتهم الإجتماعية المشتركة يمكن ويجب أن تحل عبر ميكانيزمات تعبير سلمي عن طريق إجراءات مأسسة دون اللجوء إلى القوة.
- ✓ **الواقعية الكلاسيكية للأمن:**

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من "**تيوسيديد**" إلى "**هانز مورغنتاو**" إلى "**كينيث وولتز**" و"**ريمون أرون**".

المقدمة

هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين، حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها "**تيوسيديد**" حول الأمن و القوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطة حيث قال: "**إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله**".

فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الإخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية.

✓ **النظرة النيوواقعية للأمن:**

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقاءها، كذلك للتقليص مخاطر المأزق الأمني إذ يقول كينيث وولتز "**في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مقل الهدوء، الربح، القوة**". وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، و القوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن حيث نجد في هذا الصدد كينيث وولتز يقول" **إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع**". و أن للقوة قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغيره وهو الهدف الأدنى لأي قوة.

✓ **نظرية المباريات الثنائية ذات الحصيلة الصفرية:**

وهي تلك المباراة التي تتم بين طرفين متنافسين أو ذوي مصالح متعارضة، بحيث تكون الحصيلة الجبرية لعائد المباراة لكلا الطرفين معًا مساوية للصفر، أي أن مكاسب أحدهما لا بد وأن تساوي خسائر الآخر، ومن أمثلة ذلك مباريات كرة القدم، أو إذا تنافس مشروعان على حجم سوق ثابت مثلا وفاز أحدهما بزيادة **% 90** في نصيبه في السوق فإن الآخر بالضرورة يكون قد خسر ما يعادل هذه النسبة من حصته في السوق.

ولعله يعد الأمر ذاته بالنسبة للمعادلة الأمنية للتنافس الجزائري – المغربي الذي تعنى هذه الدراسة بفهمه وتفكيك أسبابه الأمنية المتعددة في ظل المفهوم الجديد للأمن وبروز التهديدات اللاتماثلية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وزادت في ظهوره الأزمات الأمنية الأخيرة في كل من مالي ليبيا وأزمة الصحراء الغربية القديمة الجديدة.

✓ **المعادلة الأمنية:**

ظهر هذا المفهوم المركب مع الثورة السلوكية التي حاولت نقل أدوات وأساليب وبعض مفاهيم العلوم التجريبية لحقل العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة مع بدايات الخمسينات، ويمكن وضع تعريف تقريبي لمفهوم المعادلة الأمنية، بوصفها إطار يضم طرفين أو أكثر حول قضية أمنية معينة في رقعة جغرافية ما، بحيث أن جميع التحركات محسوبة ومرتبطة بتوازن متجاذبة بين هذه الأطراف كلها.

ثامناً/ الدراسات والأدبيات السابقة:

لقد عجت الساحة الفكرة السياسية المغاربية والأجنبية بالعديد من الكتابات التي فصلت العلاقات الجزائرية– المغربية من جانبها النزاعي في تغطية شملت الفترات التي شهدت قيام الدولتين ومحاولة استعراض بعض

البحوث والدراسات السابقة حول الموضوع تفيد الباحث، وكذلك إضافة قيم معرفية جديدة للدراسة المزمع البحث فيها.

1/ عتيقة نصيب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة 2011/ 2012: تناولت هذه الدراسة العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب في إطار ملفين مهمين، الأول هو الملف الحدودي بين المغرب والجزائر في الفترة الممتدة بين 1989/ 2005، والثاني هو دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية مركزية بالنسبة للدولتين، ومحور خلاف محتدم بينهما وبالتالي تأثير سلبي على تفعيل الوحدة المغاربية.

2/ صياح مصطفى، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان: تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962/2000، وتمحورت هذه الدراسة حول نفس الموضوعين للدراسة سابقة الذكر.

3/ إن الجديد الذي تحاول هذه الدراسة التي قام الباحث بإعدادها تختلف عن مثيلاتها كونها أرادت حصر مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة، واستبيان أثرها على توازن معادلة التنافس الأمني بين الجزائر والمغرب.

الفصـــل الأول/

مقاربة معرفية للمعادلة الأمنية

في العلاقات الدولية

ستحاول الدراسة التطرق في هذا الفصل لمفهوم الأمن الذي يعد من المفاهيم التي تتميز بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناه، فبعد نهاية الحرب الباردة نجد أن مفهوم الأمن عرف تحولاً من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز البعد العسكري والتركيز على الأمن المجتمعي واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة كما ستحاول الدراسة التطرق بشكل عام لمفهوم المنافسات الأمنية في النطاقين الدولي والإقليمي

المبحث الأول/ إيتيمولوجيا الأمن في العلاقات الدولية

لا يوجد إجماع على تعريف الأمن، فتعريفاته كثيرة ومختلفة. إذ أن بعض التعريفات يقلص مفهوم الأمن إلى الجوانب العسكرية أساساً، وبعضها الآخر يوسعه ليشمل، علاوة على جوانبه العسكرية، جميع مركبات القوة الأخرى للدولة، مثل الاقتصاد والتعليم والتطور التكنولوجي والوحدة الوطنية وتماسك المجتمع والعلاقات الخارجية، وستحاول الدراسة من خلال هذا المبحث التعرف عن كثب على مفهوم أنصار التيارين التقليدي والحديث المنادي بتوسيع وتعميق مفهوم الأمن لتماشى والتحولات الجديدة لما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول/ السياق العام لتعريف الأمن

يعتبر الأمن من المفاهيم النسبية التي تتميز بالديناميكية (الحركية) لذلك فهو مفهوم يتميز بالليونة والطابع الخلافي ولقد اعتبره باري بوزان "**Barry Bouzan**" انه مفهوم وخلافي متنازع حوله.

فمن الناحية اللغوية في اللغة العربية انشق لفظ الأمن من الفعل "أمن" ويقال أمن أمنا أي شعر بالطمأنينة والاستقرار، هو بذلك يعني انتقاء الخطر وغياب الخوف والتهديدات.

أما عن أصوله اللاتينية، أنشئ مصطلح الأمن من "Secuitas" المتكونة من "Sine" (بمعنى غير أو sans بالفرنسية أو فكرة "Cura" (السلامة/sain) أي غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد.

كما أن كلمة "أمن" (secure) تعني (se+cure) "careless" أو الجدية من القلق والاضطراب، هذا المعنى القديم للكلمة المشتقة من الأصل ذاته ومتداخل في معناه الانجليزي "sure" والفرنسي "sure". فقد أشار "Larousse Moderne Dictionary" إلى ان الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن "Sécurité" كإحساس "Feeling" بعدم الخوف الشعور/ الذاتي "Sentiment, Subjectif" و"Surté" كحالة (state) اللاخوف الحقيقة الموضوعية "La réalité Objective"[1] وقد أشار "فافردي فوجلاس" VOUGELAS FAVRE DE" إلى هذا التفصيل العلمي بقوله:

" **الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة. لكن يبدو لي أنه يقترب أكثر من الثقة. ويمكن أن يقال ان الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك.**"

أما "Oxford English Dictionary" فهو يمنح للكلمة نوعان من المعاني، يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في آمان[2]، في حين ينصب الثاني على الأمن هو عملية تحدد من خلال منع الآخرين من التمتع بحقوقهم[3]، ومن أبرز المفاهيم الأخرى للأمن نجد ما يلي[4]:

---

[1]– نبيل بوبية، **المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية بمنطقة الصحراء الكبرى**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في الدراسات المغربية،(في جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية) 2011، ص 45.

[2]– سليم قسوم، "**اتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010) ص–ص 18–19.

[3]– ستيفنس سميث، وواجون بايلس، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للنشر والأبحاث،2004)، ص 414.

[4]– اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية ثم التواصل الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) ص 14.

– يقول **والتر لبيمان** " **Walter Lippman**" "إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

– ويعرفه " **أرنولد وولفرز Arnold Wolfrs**" بأنه "من وجهة نظر موضوعية هو عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما وجهة نظر ذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعريف هذه القيم للخطر".

– ويعتبره " **باري بوزان Barry Buzan** " كما يلي: "في حالة الأمن يكون النقاش رائدا حول السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".

– أما فيما يخص المفكر " **روبرت مكنمارا**" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكرين الاستراتيجيين البارزين في كتابه "جوهر الأمن" بأنه يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة كما يعتبر أن الأمن الحقيقي للدولة يتبع من مفردها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهاتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.

وما يلاحظ من مختلف هذه العينات المقدمة أن المقصود بالأمن هو محاولة التحرر من الخوف والتهديد وكل ما يمس أمن الفواعل، بحيث يهدف إلى إبعاد ودفع مختلف الأخطار والتهديدات بمختلف أبعادها ومن هنا يمكن هنا يمكن القول حصد هذه التعريفات في شقين:

– الشق الأول يتعلق بالأمن الصلب (الأمن العسكري) والذي يعني قدرة الدولة على دحر مختلف التهديدات والأخطار الصادرة من البيئات الخارجية عبر القوة العسكرية في حين أن المفهوم الواسع يتجاوز فكرة الدولتية إلى اللادولتية ويقصد به قدرة الفاعل على دحر أي تهديد يمس أمنه.

– ويمكن أيضا التحدث عن عادة إبعاد مفهوم الأمن. فالبعد السياسي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار السياسي للدولة أما البعد الاقتصادي يعتبر توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها واجتماعيا يهدف هذا البعد لتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع سواء أفراد أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء، أما البعد البيئي هو تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية والمحافظة عليها من النفايات وأسباب التلوث ورسم السياسات العامة البيئية لمواجهة أخطار التلوث، وأخطار الأبعاد المصنفة نجد البعد الإيديولوجي الذي يعتبر المقدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية (Beliet Systems) وتامين الفكر والعادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة والفاسدة خاصة.

أما فيما يخص مستويات الأمن نجده قائما على ثلاث مستويات جوهرية هي:

1- **الدولة:** وهو تأمينها من أي أخطار خارجية أو داخلية وهو ما يعبر عنها الأمن الوطني أو القومي حسب التسميات أي تامين السيادة الوطنية[1].

2- **الفرد:** وهو تامين الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته والعمل على تحقيق الرفاه له[2].

3- **المجموعة أو المجتمع:** تأمينها من أية أخطار تشوب هويتها أو ثقافتها أو معتقداتها أو حتى الحقائق التي تؤمن بها، بالإضافة إلى مستوى تحليل رابع أبعاد الأمن كإضافة الباحثين لبعد "الأمن العالمي" أو الأمن الشامل "Global Securiy" وهو الذي يخص الأفراد في جميع أنحاء العالم وهذا حسب المنظور النقدي حسب مدرسة "كوبنهاغن" للسلام عن طريق المفكر "**Barry Buzan**" ومنه نستنتج أن "الأمن الشامل" أو العالمي ما هو إلا نتاج لضعف دور الدولة على التأثير وتحمل مسؤوليتها أمام التهديدات اللاعسكرية للأمن[3].

---

[1]– اليامين بن سعدون، **مرجع سابق**، ص. 16 .

[2]– اليامين بن سعدون، **مرجع سابق**، ص. 17.

[3]– **المكان نفسه**.

المطلب الثاني/ الرؤية العسكرية الضيقة للأمن "كطرح واقعي"

بعد الحروب الدينية في أوروبا "حروب الثمانين عاما" وانعقاد مؤتمر وستفاليا 1648م حيث نمت وتطورت معارف جديدة، جعلت من الامتياز السياسي والهويات المج المبينة على أساس الحكم والسلطة الإلهية تؤول تدريجيا نحو الأقوال، فاسحة المجال لرؤية حرة للمساومة والعدالة والمواطنة العالمية التي بدأت تفرض شيئا فشيئا.

يضاف إلى هذا فإن العنف والقهر أصبح متمركزاً وحكراً على الدولة التي شهدت ميلادها بعد مؤتمر وستفاليا ولتحقيق الأمن أيضاً. وهو ما ساهم ربط الأمن بالدولة وولد ما يعرف بالأمن **الوستفالي** والذي دافع عنه الواقعيون بشدة من خلال الافتراضات التالية:

– ارتكز التصور الرئيسي للأمن عند الواقعية على الأمن العسكري الدولاتي، بمعنى الحفاظ على البقاء وتحقيق المصالح وتعظيمها، وارتبطت لذلك فكرة الأمن بسياسة الدفع والدفاع العسكري لان مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية، وهو ما قاد الدول إلى تركيز كبير على إنشاء المؤسسات الأمنية المتخصصة بالتجسس، وجمع المعلومات وتحليلها بصورة مستهدفة.

– وتعتمد الواقعية على مرجعيات وتحليلات كل من "**هوبز**" الذي يعتبر في حالة الطبيعة أن كل وحدة سياسية، تتطلع إلى البقاء، وعليه يقول "ريمون أزون" إن الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية، ويندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية، كما يقر بهذا كل من "**ماكيافيلي، وكلاوزفيتش، وهانس مورغانتو**"، ويمكن تلخيص الأفكار والمرتكزات العامة للواقعية والتي تعتبر محددات لتحديد مفهوم الأمن عندهم في النقاط التالية:

- **الدولة/** هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت، وهي وحدة التحليل الأساسية وهو ما يعتبر تضييق لمساحة التفاعل الدولي، وحصره في إطار دولاتي

وبهذا فالفواعل الأخرى (منظمات دولية) هي فواعل ثانوية. وفي هذا الصدد يرى " الواقعيون أن الدول تسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء وزيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر"[1]

- **البقاء أو الأمن الوطني/** هو الهدف الاسمي لهاته الدول، وأولوية تسبق كل الأهداف، وبهذا تعتبر القضايا الاستراتيجية ومنها الأمن العسكري من قضايا السياسة العليا بينما تتدرج القضايا الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة والدنيا وهي الأقل أهمية.

3- الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية/ يدفع في غياب سلطة عليا مركزية تكبح هاته الفوضى الدول إلى التنافس من اجل الحصول أو زيادة حجم قوتها في سبيل تحقيق أمنها حيث " يذهب " **كينيث والتز**" أنه لكي تحافظ الدولة على وجودها في السياسة الدولية تحت ظل نظام الفوضى لابد عليها (الدول) اكتساب المزيد من القوة اللازمة والكفيلة بالبقاء عليها"[2].

4- التهديد العسكري الخارجي/ حصر التهديد في صورة واحدة هي التهديد المادي الخارجي ممثلا في التدخل الخارجي العسكري من طرف الدول الأخرى.

5- الاعتماد الذاتي/ هو الإدارة الأنسب لتحقيق هذا الهدف – البقاء والأمن القومي- خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولة، وعدم وجود حكومة عالمية تتيح الفرصة لأدوات أخرى أمام الدول لتحقيق أهدافها على غرار التعاون الدولي. فـ" للدول توجه مصلحي ذاتي والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي

[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص. 175.

[2] - خالد المنيعي، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، سوريا، دار كيوان للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص. 22.

يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني بمعنى أن النظام –الفوضوي– يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات لتأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين"[1].

شكل رقم (01): يوضح التصور الواقعي للأمن ومحورية الدولة فيه

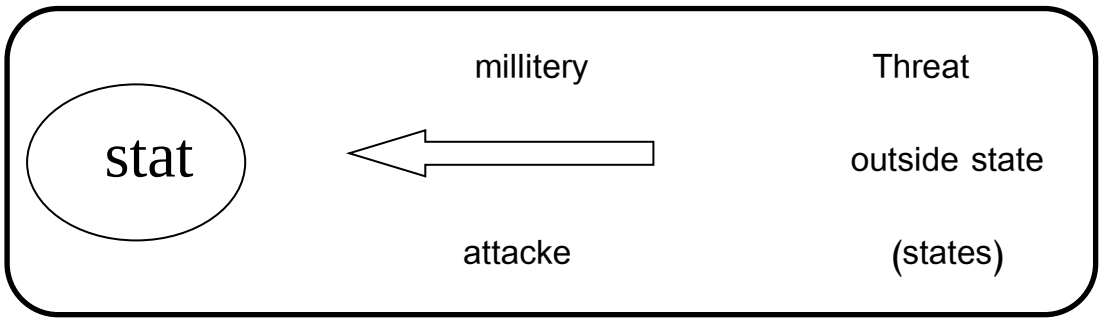

– لقد قدم الواقعيون تصورهم الخاص للأمن بما يتوافق والطبيعة الصراعية والفوضوية للسياسة الدولة واقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية عند أي تهديد عسكري خارجي يهدد أو يمس إحدى مصالحها، وفي سبيل تلك المصالح فان استخدام القوة العسكرية تعد أداة أساسية لتحقيق الأمن وتتحول بذلك العلاقة بالأخريين لمباراة صفرية.

– رغم هذه التصورات فقد برزت بعض الدراسات التي انتقدت هذه التصور الذي يربط الأمن بالحرب ويتزعم هذه الدراسات كل من "**جوهان كالتنغ**" بدعوته إلى السلام والايجابي، و "**كينييث بولدينغ**" بمفهومه السلام المستقر، فالأمن حسب هؤلاء لا يقتصر على غياب الحرب بل يتضمن كذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر، وعليه ظهرت بعض المفاهيم الأمنية مثل الأمن المشترك والأمن التعاوني والأمن المتكامل والشراكة الأمنية والأمن التبادل.

المطلب الثالث/ إعادة مفهمة الأمن ومحاولة توسيعه:

ان الدافع الرئيسي لإجراء محاولات توسيعية لمفهوم الأمن هو بروز تهديدات جديدة التي لا يمكن مواجهاتها بالقوة العسكرية لوحدها.

[1] – عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، مصر، دار الكتاب الحديث، 2011، ص.28.

مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم و طروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي مرتكزا حول القطاع العسكري (المتمركز حول مفهوم الدولة– الأمن الوطني)، توسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات آتية من مجالات عدة: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي....الخ، و ليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود[1]، لذلك أصبح البعض يؤكد بأن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية. حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب[2]. وهو ما دعى اليه " باري بوزان" الذي لا يحصر التهديد في الجانب العسكري بل يحاول توسيعه فالأمن حسبه لا ينحصر على امن الدولة، بل يوسع المرجعيات وقطاعات جديدة عسكرية واقتصادية واجتماعية وبيئية رغم هذا فهو يؤكد على أن الأمن يعني البقاء، بقاء الدولة، نجد حسب تصوره أن للأمن عدة أبعاد:

- الأمن السياسي.
- الأمن الاقتصادي.
- الأمن البيئي.
- الأمن المجتمعي.
- الأمن العسكري.

---

[1]– Annette JUNEMANN, **Euro–Mediterranean relations after 11September**. Frank Cass, London, 2004. from: **www.gigapedia.org**

[2]– زكريا حسين، "**الأمن القومي**":
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

ومع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى ليحققوا حاجاتهم[1].

- لقد جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث أكدت أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز اكبر على أمن البشر (الأمن الإنساني)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن غذائي بيئي وتامين مناصب الشغل[2]. لذلك نجد أن "**فولك Falk**" يعرف الأمن بناء على غياب التهديد حيث يقول:(عياب الأمن من وجهة نظر الأفراد. والجماعات)، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن الدولة بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد.

[1]– James N. ROSENAU, **The United Nations in a Turbulent World**, London: Lynne Rienner publishers, 1992. p 28.

[2]– Peter HOUGH, Op.Cit. p 13.

المبحث الثاني/ معادلة التنافس الامني ضمن البيئة الدولية الجديدة

تنطلق فكرة التنافس الأمني من التحولات التي مست طبيعة مفهوم الأمن ودفعت بانتقاله من الفهم الضيق التقليدي إلى مستوى أعم وأشمل يحاول أن يحاكي طبيعة التهديدات الجديدة وواقع البيئة الدولية ما بعد الحرب الباردة على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول/ تاثير التحولات الدولية الحاصلة على مفهوم الامن

لقد أبقت المحاولات التوسعية لمفهوم الأمن على الدولة وحدة التحليل الأولية والمرجعية الرئيسية للدراسات الأمنية وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين أمثال "**كين بوث**" "**Ken Booth**" إلى تفصيل وضعية أكثر نقدية، وحتى من الناحية الراديكالية، ولقد ساهمت في بروز هذه التصورات مجموعة من العوامل، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن التي ظلت متحكمة في العلاقات الدولية لفترة طويلة، كانعكاس مباشر لمجموعة من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى قبل نهايتها، وتجلى في ظهور مجموعة من المفاهيم خارج المنظومة الوستفالية، وفي هذا السياق برز جدل أكاديمي حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري الدولاتي للأمن وذلك على مستوييه:

- **تعميق مفهوم الأمن:** يركز هذا المفهوم على مستويات التحليل، بالانتقال من اعتبار الدولة كوحدة تحليل أساسية إلى التركيز على إضافة الأفراد والإقليم والنظام الدولي كوحدات للتحليل بدلاً إضافة إلى الدولة.

- **توسيع مفهوم الأمن:** من ناحية طبيعة التهديدات الجديدة والموضوعات التي يعالجها، حيث عكف الاهتمام الأكاديمي والعملي في هذا الصدد على جعل مفهوم الأمن يتسع ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع بحيث طرحت مفاهيم الأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي.

ومن الدوافع التي أدت إلى توسع وتعميق مفهوم نحو الأمن الإنساني، هي أن " التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مراقبتها ومقاومتها، وعجز الدولة عن ضمان أمن افرادها، وضرورة التعاون متعدد الأطراف والميادين، وانتهاج سبل وقائية سواءً على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي، واعتبار الفرد مواطن عالمي"[1].

ويشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي إنطلاقاً من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى: سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية التي يفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن. أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي إنطلاقاً من الدولة نزولاً إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن Referent Object[2].

الشكل (02): يوضح اتجاهات توسيع وتعميق مفهوم الأمن

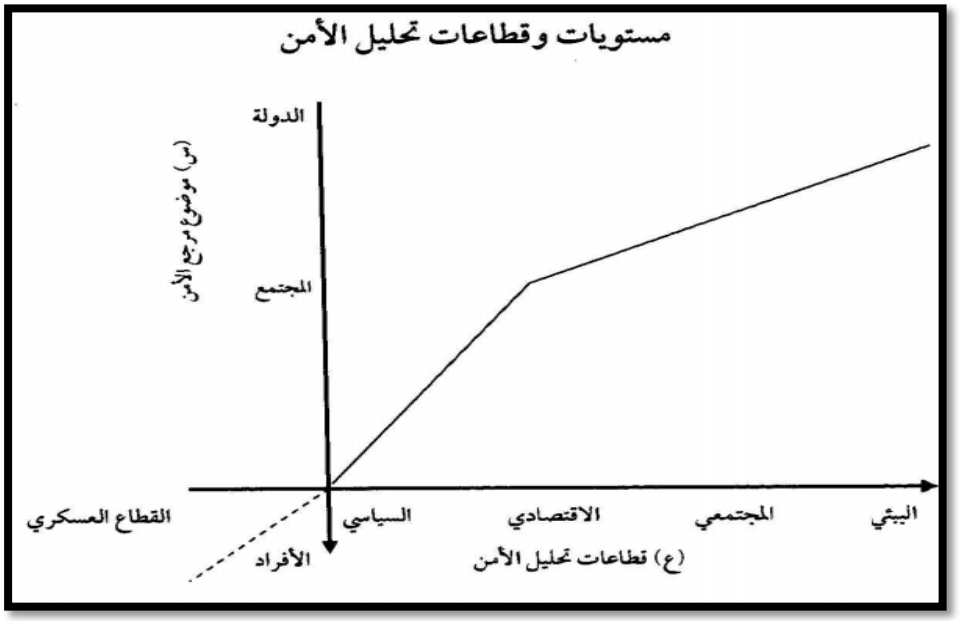

المصدر: سيد أحمد قوجلي، **مرجع سابق**، ص. 14.

[1]– حموم فريدة، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004، ص. 48.

[2]– سيد أحمد قوجلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مجلة دراسات استراتيجية العدد: 169، مركز الإمارات للدراسات، الإمارات، ط1، 2012، ص. 13.

حيث أثير الكثير من الجدل نتيجة لمجموعة من التساؤلات. والتي كانت حتى قبل نهاية الحرب الباردة حول مدى ملائمة النظريات الأمنية القائمة للتعامل مع طبيعة تحولات البيئة الأمنية، فعلى المستوى القيمي واجه المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي تحديات كثيرة يمكن إجمالها في عاملين أساسيين هما:

1- ظهور فواعل دولية جديدة: لم تعد الدولة القومية اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية فمع تعاظم وتزايد دور العولمة والاعتماد المبادل ظهرت فواعل دولية جديدة تتميز بانتشارها عبر العالم (عابرة للحدود) وباستقلاليتها عن الدول القطرية (نظريا) ويمكن في هذا الإطار إدراج كل من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني وحتى الجماعات الإرهابية كفواعل دولية لها دور في النظام الدولي.

إن بروز وانتشار هذه الفواعل الجديدة من غير الدول ساهم بشكل كبير في تشتت وتفتت الدولة الوطنية عبر ثلاث أبعاد ما جعلها تفقد سيطرتها:

- تصاعديا: لصالح منظمات دولية فوقية عامة أو متخصصة مثاله المنظمة الأممية والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- جانبيا: لصالح وحدات أخرى هي في تماس وظيفي مباشر مع الدولة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية.

- **تنازليا:** لصالح وحدات تحت الدولة كجمعيات المجتمع المدني والجماعات المصطلحية[1].

لقد كان تأثر هاته الأبعاد على الدولة أن فقدت سيطرتها على بعض وظائفها وخاصة في المجال الأمني، فلقد أصبح الأمني الذي كان منوطا بالدولة والدولة وحلها الشغل الشاغل لعديد هذه الفواعل غير الدولاتية

[1]- سيد أحمد قوجلي، **مرجع سابق**، ص. 12.

No etatiques وبهذا أصبح الأمن قضية لعديد مجالات التنافس بين الفواصل بعد أن كان حكرا على الدولة وحدها.

وعلى هذا الأساس فان التغير الحاصل في فواعل التهديد أدى إلى التغير في مفهوم الأمن، فبعد أن كانت الدولة هي الفاعل التهديدي الرئيسي سواء في جانبها الاقتصادي أو العسكري أصبحت هناك فواعل تهديدية جديدة، بالتالي فهيمنة الدولة وأولويتها لم تصبح هي المحتكر، فهناك الفرد والجماعة وغيرها[1].

أصبحت اليوم مشكوك فيها من طرف قدرات وإمكانات باقي الفواعل تهديدية جديدة،من طرف قدرات وإمكانيات باقي الفواصل الذين بإمكانهم فرض منطقتهم الخاص للعمل خصوصا عن الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والشبكات المتعددة الجنسيات الإرهابية.

2- التحولات في طبيعة التهديدات: أفرزت نهاية الحرب الباردة وصعود ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها مجموعة جديدة من التحديات والمخاطر تختلف في طبيعتها وأناطها عن تلك التي كانت سائدة قبل وأثناء الحرب الباردة، والتي أصبحت تفرض تهديد ليس لأمن الدول، فحسب بل حتى الأمن العالمي وامن الأفراد هذا الأخير أصبح مستهدفا ومعرضا للامنا أكثر من أي وقت مضى، وهذا نظرا للترابط الذي يميز العالم نتيجة التطور التكنولوجي بالإضافة إلى كون معظمها ليست عسكرية ومن هذه التهديدات نجد:

- تزايد وتيرة النزاعات الداخلية ومخالفتها، فقد صاحب نهاية الحرب الباردة تغير في طبيعة النزاعات الدولية، بحيث أصبحت تدور داخل الدولة أو على أنقاضها وليس بين الدول فخلال الفترة الممتدة من عام 1990 حتى 2001م شهد العالم سبعة وخمسون نزاع داخل خمسة وأربعون دولة والنسبة الكبيرة منها كانت بين تعاني نزاع داخلي بالإضافة إلى إن السمة لتلك النزاعات أن اكبر ضحايا المدينين (من 80 إلى 90%) والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان فخلال السبعينات لقي ما لا يقل عن خمسة ملايين هذه النزاعات، كما ترتب

[1]- خديجة عرفة محمد، **الأمن الانساني المفهوم والتطبيق في العالم العربي والدولي**، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2009. ص 14.

عنها واحدة من اخطر مشاعل الأمن هي مشكلة اللاجئين فوفقا لإحصائيات 2009م بلغ عددهم ما يقرب خمسة عشرة مليون[1].

المطلب الثاني/ المنافسات الأمنية في النطاق الدولي

لقد قام النظام الأمن الدولي بالأساس الأول لحماية المجتمع الدولي من الحروب التي تدخل في إطار المواصفات التقليدية القديمة ولكن التغير في الإستراتجيات الاستعمارية للدولة فنه خلال التآكل الاستعماري غير المباشر والتنافي على مناطق النفوذ العالمي ويتسبب ذلك في الاتهامات المتبادلة والتي قد تكون لها عواقب وخيمة على الأمن الدولي ,بدل التدخلات العسكرية التقليدية إلا أن التصرفات الانفرادية للدول الكبرى ترك الاعتقاد حول مدى صلاحية نظام الأمن الدولي وقدرته على ردع التصرفات العدوانية للدول الكبرى وذلك لصعوبة الاتفاق ضمن تحالف دولي[2].

وبفعل العولمة أيضا، بمختلف أبعادها، نعيش توسعا لمفهوم الأمن كما لاحظنا، وبعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي. أمام التحول في مجال الأمني الآخر فهو تحولات القوة، إن القوة لم ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري بل تعدته إلى التكنولوجيا، التعليم، النمو الاقتصادي، الاتصالات، الاعتماد المتبادل، المعلومات طبقا في ظل نظام يفتقر إلى سلطة عليا لفض الصراعات ويبقى العامل العسكري الوسيلة النهائية لحماية الدولة لنفسها، لكنها لم تعد كافية بسبب طبيعة التهديدات، فالقوة العالمية اليوم تأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة Soft power – (الجذب الثقافي والايدولوجيا، التحكم في المؤسسات الدولية)[3].

---

[1]– شكيط خالد، **مرجع سابق**. ص ص. 22–23.

[2]– زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، دار الرواء، لبنان، 2002. ص. 52.

[3]– وليد عبد الحي، **في نظريات تحول المسلمات العلاقات الدولية**، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص. 117– 118.

كما تقوم على ملموسة, القوة الصلبة أو العتادية (Hârol power) ويلاحظ جوزيف ناي فإن " القوة أقل تحولية، أقل قهرية، وأقل ملموسية، " وذلك أن التحويل المكاسب المحققة في مجال ما نحو مجال آخر تزداد صعوبة ولتكون قوية فإن هذه القوة اللينة يجب أن يسند على قوة صلبة"[1].

أما فيما يخص الأمن، فإن الأمن اللين (Soft securit) التهديدات الغير مباشرة أو التهديدات غير عسكرية مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، المحذرات، الهجرة الغير شرعية، الجريمة المنظمة، بينما يقصد بالأمن الصلب (Hard security) التهديدات المباشرة أي العسكرية.

فإذا كانت القوة لم تعد ما كانت عليه وأقل تحولية فإن العنصر الرئيسي في بنائها شهد هو الآخر تحولا معتبرا، حيث حلت المعرفة محل الملكية كمعيار القوة، وهناك انفصال مبني بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وهذا الانفصال ظاهرة حديثة في التاريخ، ففي الماضي القريب كانت الدول الأقوى عسكريا هي أيضا الأقوى اقتصاديا، بينما نلاحظ اليوم انفصالا بينهما كما يظهر من خلال مثالي أمريكا وروسيا من جهة، واليابان وألمانيا من جهة أخرى فهناك فك ترابط للقوة على المستوى الدولي بمعنى طلاق بين الدبلوماسي– الاستراتيجي والاقتصادي– أولية الأول تتآكل نسبيا بينما تشد المنافسة الاقتصادية[2].

المطلب الثالث/ المنافسات الأمنية في الاطار الاقليمي

القد تجاهلت لدراسات التقليدية للأمن شكل المحيط الإقليمي للمشاكل لأمنية. لذا يعتبر تحليل لأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة "بوزان Buzan" الشاملة, فباعتبار الأمن "ظاهرة علائقية" Relatioual phenomemon فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأم الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته

[1]– Joseph S. Nye, Jr. **Le leadership amércain: quandtes rigles dujeu changent**, Nancy presses universitaires de Nancy. 1992. PP. 28– 30.

[2]– وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 120.

الإقليمية، كما يشير الإقليم Region إلى مستوى ترتبط فيه الدولة أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها في معزل عن بعضها البعض[1].

كما أن الإقليمية الجديدة تشجع تكثيف الروابط وتسهل وضع اتفاق في مجا القيم والتشريعات والسياسات القطاعية تحت ظروف العالية، الجديدة حيث الفعالية والعم بهذا المعنى تصبح مضمونة لدول المنخرطة في إطار الجماعي عوضا عن أضرار التنافس السلبي, كما تسمح لدولة الفاشلة والضعيفة بتكيف داخل الحيز التضامني تحديدا في البعد الأمني, فانسجام السياسات بقوة أكبر ومؤسسات أعلى بإمكانه تقليل مخاطر الشك المتبادل بين الدول المختلفة[2].

فالفكرة في هذا الطرح الجديد ترتكز بكون الاقليمية يمكن أن تأحذ مكانا أكثر أهمية في ميدان الأمني حسب "**بوزان**" و"**ويفر**" فإذا كانت الحدود الوطنية قد فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف المفاهيم الإدراكية والتهديدات الأمنية، وهذا ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي والتخفيف من التركيز على الاصول الوطنية في وقت صعبت فيه عدد من المشاكل ومعالجتها بمقاربة احادية ويكفي إيجاد تصور أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات[3].

وقد طور بوزان انطلاقا من أفكار " **كارل دوتش**" حول التجمعات الأمنية مفهوم " الاقليمية المعقدة للأمن" حيث السبيل الوحيد لمواجهة التعقيد الذي تتميز به الأخطار الراهنة وهو ضرورة الاعتماد الأمني المتبادل نظرا لوجود مشاكل كثيرة تعبر بسهولة أكبر المسافات الطويلة، فأي طرف في هذه المعادلة المعقدة

---

[1]– خديجة عرفة محمد، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في العالم العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2009

[2]–Angela meyer, **L'INTEGRATION REGIONALE ET SON INFLUENCE SUR LA STRUCTURE**, doctorat science politique, paris 2006, p 102

[3] – Chapter sub, **– Saharan Africa: Progress or drift ? Institute for national strategic studies**, 1999,p163

يصبح مرهونا بأمن الطرف الثاني والتحرك لدواع أمنية في منطقة معينة سيؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق المجاورة، ودفع هذا "**بوزان**" في 1988 لمراجعة مفاهيمه حول مركزية الدولة وأضاف دور اللاعبين الآخرين دون الدولة واعتبارها من بين الفواعل المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تفكيك مفهوم الاقليمية المعقدة للأمن[1].

ويوضح بوزان أن أول خاصية للإقليمية الجديدة لاعتبارها ذات بناء اجتماعي هو البناء الاقليمي الذي ينشأ عن إدراك مشترك للفاعلين كخيارات عقلانية بنفس رؤية "**دوتش**" الذي يعتبر البعد الاجتماعي مركزيا لانسجام المصالح الإقليمية أكثر، أو ما دعاه " نحن نشعر "wefeeing" [2]

ودائما حسب النظرة "**الدوتشية**" أن أي تجمع أمني لا يقوم فقط على المصالح المادية لأعضائه بل ينبغي وجود نوع من الاحساس بالانتماء الواحد والتهديد مشترك لكل الأطراف دون استثناء عن طريق الانسجام للمعايير والقيم والمفاهيم المتصلة بالحقل الأمني للدول الأعضاء.

---

[1] – Chapter Sub,. **– Saharan Africa: Progress or drift ? Institute for national Strategic Studies**, O P, CIT,P164

[2] – Angela meyer, **L'INTEGRATION REGIONALE ET SON INFLUENCE SUR LA STRUCTURE**,O P,CIT,P103

الفصـــل الثاني/

منطقة المغرب العربي في

الجيوستراتيجية العالمية

جاء هذا الفصل لمعالجة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في السياسات العالمية مع بروز مفهوم النظام العالمي الجديد بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، وتراجع حدة معادلة التنافس الشمولي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي لحساب تنافس إقليمي (كالتنافس الجزائري- المغربي) تغذيه بيئة مفعمة بالأخطار الجديدة، كنزاعات ذات الأبعاد العرقية والدينية والقومية والسياسية الحدودية.

المبحث الأول/ جيوبوليتيكية منطقة المغرب العربي

يتناول هذا المبحث المقسم لثلاث مطالب موقع وجغرافية منطقة المغرب العربي مع محاولة معرفة المتغيرات السياسية والاقتصادية والسوسيو- ثقافية للمنطقة بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول/ الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي

المغرب العربي الكبير يتميز من حيث التسمية والنطاق الجغرافي عن دولة المغرب الأقصى (المغرب حاليا) والمغرب الأوسط (الجزائر) والمغرب الأدنى (تونس)، وهذه الدول الثلاثة هي الإطار الإرتكازي للمجموعة المغاربية طبقا لقربها من بعضها، وبعدها جغرافيًا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع، فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث المغرب- الجزائر-تونس كلاٌ من ليبيا وموريتانيا وتوجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي مثل: شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية[1].

تحتل المنطقة المغاربية موقعا جيوإستراتيجيا هاما، وهي نقطة التقاء القارات الثلاث: أوروبا إفريقيا وآسيا، ونقطة تواصل بين المحيط الأطلسي والهادي ومهد الحضارات الثلاث ويقدر سكان المنطقة بأكثر من 100 مليون نسمة، يتوزعون على رقعة جغرافية تزيد مساحتها عن ستة ملايين كيلومتر مربع، وسواحلها لا تبعد الكثير عن أوروبا حوالي 16 كلم بين جبل طارق والسواحل الأوروبية وتحتوي المنطقة على موارد وثروات

[1]- مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، الأردن: منشورات المنطقة العربية، د س، ص. 08.

طبيعية هامة خاصة النفط والغاز الطبيعي، إذ تضم ثلثي الاحتياطات العالمية من النفط المتواجد بالجزائر وليبيا والفوسفاط في المغرب الأقصى، وتخزن الجزائر حوالي 3,7 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال وهو ما يوازي ستة في المئة من مجموع احتياطي الأوبك.

كما عززت إطلالتها على البحر المتوسط من مكانتها، وللبحر المتوسط أهمية كبرى بالنسبة لأوروبا بضمه مضائق مائية كمضيق جبل طارق وجعلت هذه الأهمية منطقة المغرب العربي محط تنافس بين القوى الكبرى[1].

وأضحت اليوم منطقة حيوية في خارطة العلاقات الدولية لأسباب متعددة؛ نذكر من بينها كونها مصدرا أساسية للطاقة، ومنطقة جذابة للاستثمارات الخارجية، وجبهة رئيسية في الحرب الكونية على ما يسمى بالإرهاب.

ومن المتعارف عليه أن أمن المنطقة الأورو–أطلنطية مرتبط بشكل كبير بأمن المغرب العربي، ولذلك فإن المجتمع الدولي وبتعاون مع دول شمال إفريقيا أولى اهتماماً خاصا لبذل جهود أكبر للحؤول دون بروز مناطق غير مراقبة أو تشكل غالبا ملاذا آمنا للإرهابيين والمتطرفين.

تتضح كذلك الأهمية الجيوسياسية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الأطلسي، كما يجب أن لا ننسى أنه يجاور جزر وأرخبيل الكناري التي تلعب دورا هاما في سياسات الدفاع للحلف[2].

[1]– صفية نزاري، **الأمن الثقافي في منطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة**، باتنة: مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2010/ 2011، ص. 62.

[2]– الحاج إسماعيل زرقون، **المغرب العربي والصراع الدولي**، غرداية: مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، ع. 1، ص. 229.

كما أنها تشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا الذي يزيد من أهميته، والأكثر من ذلك فإنه يشكل جسرا بين المنطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، و الثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالأطلسي نحو البحر الأحمر.

يظهر التباين في طبيعة الأنظمة السياسة من ملكي إلى جمهوري ،وشكل الأطراف والعلاقات الفاعلة فيها وكذلك غلبة طابع الانظام على بعض الدول خلفية التأثيرات التي أفرزها الحراك السياسي الأخير أو ما سمي بالربيع العربي.

يفترض المراقب من الخارج أن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون إقليمي فاعل في محيطه المجتمعي ومطور للآليات التعاون مع الاتحاد الأوروبي وذلك بحكم الطابع الواقعي والبرغماتي الذي رسم سياسات دوله، ولعله يفترض أيضا أن غياب الوعي القومي الشمولي عن النخبة السياسية قد يساعد في بلورة أهداف واضحة ومتدرجة وهو ما يمنحها إمكانية التحقق الفعلي في مستوى الممارسة والإنجاز، المغزى الآخر هو أن دول المغرب العربي أغلقت أبوابها على نفسها ووضعت حدودا لها حواجز على دولها[1].

المطلب الثاني/ البناء السياسي والمؤسساتي لمنطقة المغرب العربي

تشترك دول المغرب العربي عموما بتأثرها بالتحولات التي مست الأنظمة السياسية العالمية كما تلعب أيضا المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي ساهم ويساهم بدور فاعل في توجيه الدول المغاربية اقتصاديا وسياسيا، وغيرها من المنظمات الدولية[2].

[1]– عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مذكرة ماجستير، 2011/ 2012، ص. 86.

[2]– أحمد الناصر، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، ندوة مركز الحوار العربي، 17 سبتمبر 2008.

على الرغم من وجود تباينات في الأنظمة المغاربية إلا أن هناك قواسم مشتركة ومن أهمها ظاهرة شخصنة السلطة والانفراد بالقرار السياسي وآلياته مع الاحتفاظ بالشرعية القانونية المستندة على دساتير وضعية لا تلبي الحاجات الحقيقية لطموحات وشعوب دول المنطقة وكذلك ضعف مستوى المؤسسية في تلك الدول.

ما يميزها كذلك هو غياب المعارضة السياسية حيث تعمل المعارضة في مجال سياسي ضيق وغير فعال، حيث لا يقدم لها إمكانية حقيقية لفرض مكانتها وقوتها كغيرها من القوى السياسية المؤثرة في النظام السياسي، بل و حتى أن تؤدي دورها، فالغالب هو غياب هذا المجال الذي يمثل الوسيط بين الدولة والمجتمع، ولا وجود حتى لفضاء عمومي للممارسة والمنافسة السياسية السلمية على الرأي العام والمشاركة في صنع القرار السياسي.

كذلك غلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياساتها وهذا ما يفسر ظاهرة احتكار السلطة وعدم تداولها، وضعف الأحزاب باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني وغياب دورها الفاعل في الحياة السياسة كونها تعددية شكلية، فهي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن والمسيطر منها إلى التعدد الحزبي الحقيقي، ما يميز المشهد السياسي هو الانغلاق وعدم التجديد[1].

كما ساهمت العديد من العوامل الداخلية (الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، أزمة المشاركة السياسية، وعي المجتمع المدني والنخب السياسية بضرورة التغيير)، وكذلك الخارجية (الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية التي رافقت التغيرات التي أصابت النظام السياسي الدولي)، في تحريك رياح التغيير والنقلة السياسية في المغرب العربي، إبتداءً من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث تم تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي بهذه الدول، عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة في المراجعات

[1]– العمراوي فريدة، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مذكرة ماستر، 2012/ 2013، ص. 62.

الدستورية التي طالت جل الدول المغاربية، وتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة، وكذا تنمية حقوق الإنسان، وقد ساهم في تحقيق هذه المنجزات ولو نسبيا وانخراط النخب المغاربية في عملية التحول الديمقراطي[1] لكن رغم هذه المحاولات للإنتقال نحو الديمقراطية في دول المغرب العربي، فالوضع السياسي يبقى يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة نظم الحكم الغير ديمقراطي، بالرغم من انتقالها الديمقراطي، الذي اقتصر حسب الدارسين على الجوانب الشكلية الصورية للتحول دون أن يمس جوهر الديمقراطية الفعلية.

المميز أنه هناك حضور قوي للدولة في المغرب العربي حيث تلعب الدولة دورا جوهريا، كإطار سياسي وطني مقبول إلى حد ما تلتقي حوله القوى الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، وتنص دساتير دول المغرب العربي على أنها الأقطار الثلاثة الجزائر تونس والمغرب جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير ومن هنا كان إرجاء النظر في البناء الإقليمي للمغرب العربي ضرورة حتمية تحكمت فيها ظروف كل بلد في معركته التنموية، هذه القضايا استوجبت تدخل الدولة بقوة، حيث عرفت أشكالا أكثر تسلطية، إذ نجدها قد احتكرت مصادر عن طريق اختراق المجتمع وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد طبيعي لأجهزة الدولة، وفي هذا الإطار يتحقق الحضور الفعال للدولة تصل في بعض الأحيان إلى وحدة عضوية بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والبيروقراطية والتكنوقراطية سواءً كان النظام جمهوريا أم ملكيا[2]، فهذه الإصلاحات والتغييرات نحو تطبيق الديمقراطية والحكم الراشد صوحبت بالعديد من النقائص والتي حدت بشكل كبير وشكلت عوائق أمام التحول الفعلي نحو الديمقراطية في الدول المغاربية، فبالاعتماد على مؤشرات ومقاييس الحكم الراشد التي اعتمدها البنك الدولي فعلى مستوى مؤشر المسائلة الذي ينطوي على الانفتاح السياسي ودرجة المشاركة السياسية ونوعيتها وكذلك الشفافية والمسائلة السياسية، فنلاحظ أن الدول المغاربية لا تعرف مشاركة سياسية

[1] – أمحمد الداسر، "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، أنظر على الرابط:
.(28 /04 /2011).www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf – Yémen

[2] – عتيقة نصيب، **مرجع سابق**، ص. 87.

فعالة، بل تشهد عزوف سياسي، وهذا راجع لأزمة الهوية والشعور بالاغتراب داخل نفس الوطن، إضافة إلى انتشار ظاهرة الولاء القبلي أو الولاء لجماعة معينة، هذا من شأنه أن يضعف إقبال لمواطنين على المشاركة في وضع السياسات العامة للدولة أو الانتخابات، كما أن الحكم في المغرب العربي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعملية صنع القرار بشكل عام وصنع السياسات بشكل خاص، كما أن نسبة قبول الشعوب المغاربية للحكومات القائمة ضئيلة، إذ لا نلتمس التفاف شعبي كبير وهذا ما يفسر لنا ظاهرة الانقلابات (في موريتانيا مثلا)، لأن الأنظمة المغاربية كثيراً ما تستند في وجودها إلى المشروعية التاريخية (الثورية) إضافة إلى غياب استقلالية السلطات.

ففي الجزائر رئيس الهيئة التنفيذية له الحق في التشريع، ونلمس في الوقت ذاته عدم استقلالية الجهاز القضائي الذي هو أساس لأي نظام ديمقراطي، فلا يمكن الحديث عن قضاء نوعي دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية، فدستوريا يعتبر القضاء مستقلا عن السلطات الأخرى في الأنظمة السياسية لهذه البلدان، إلا أن القضاء في المغرب العربي يبقى يعاني من الكثير من الإختلالات بسبب التأثير الممارس على قراراته من طرف السلطة التنفيذية، كما أنه يبقى عملية ذات وجهين: فمن جهة يستعمل لتحقيق الحق بين الخصوم، ومرة يستعمل في قمع الحريات والتطاول على حقوق الآخرين كما هو الحال حينما يتم محاكمة معارضين سياسيين[1].

المطلب الثالث/ البناء الاقتصادي والسوسيو ثقافي لمنطقة المغرب العربي

وفي ظل هذه التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي والتي تكمن في عدم قدرة الإقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية مما يزيد من معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الاجتماعي ويشجع استمرار الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط. كما أن معدلات الفقر ارتفعت بشكل ملحوظ إذ يقدر عدد

[1]– أمحمد الداسر، **مرجع سابق**، ص 10.

الفقراء بنحو 18% من مجموع السكان، وكانت هذه النسبة لا تتجاوز 12% في بداية تسعينات القرن الماضي، وتواجه دول المغرب العربي مشكلة بطالة تقدر بين 8% و22% وهي من أعلى النسب في مجموع منطقة الشرق الأوسط.

وبالعودة إلى الأرقام الأكثر واقعية، تفيد الإحصائيات أن دول اتحاد المغرب العربي **تخسر نحو 10 بلايين دولار سنويا**، أي ما يعادل 2% من ناتجها الداخلي الخام، بسبب **غياب التنسيق في المواقف الخارجية** وتعثر قيام سوق مغاربية مشتركة واستمرار الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستيراد المواد الضرورية. ومن المؤسف أن التجارة البينية المغاربية تمر عبر أطراف ثالثة غالبا ما تتشكل من دول الاتحاد الأوروبي، إذ لا يستورد المغرب من الجزائر سوى 5% من المشتقات النفطية المقدرة بحوالي 2.5 بليون دولار. تستورد الجزائر بدورها أقل من 1% من صادرات المغرب الغذائية، فيما تستورد نحو 5 بلايين يورو من السلع الغذائية من أوروبا وبعضها أنتج في المغرب. ويخسر البلدان معا بين 5 و6 بلايين دولار سنويا بسبب الحواجز الجمركية المعقدة وإغلاق الحدود وغياب تشريعات متناسقة.

وحسب بعض الإحصائيات كذلك، فقد بلغ معدل نمو بلدان المغرب العربي 2.5%ما بين 2001 و2005، وهو معدل مخيب للآمال مقارنة مع النتائج المحصول عليها في مناطق أخرى من طرف دول نامية في جنوب وشرق آسيا.

ويظل المغرب العربي بساكنته التي تقارب 100 مليون نسمة سوقا جذابة لرؤوس الأموال الخارجية والاستثمار خاصة من دول الخليج. ولكن العائق هو غياب تعاون اقتصادي فعال بين دول المنطقة وغياب نظام تجاري موحد، وحسب دراسة صدرت مؤخرا عن البنك الدولي، تمثل التجارة البينية بين دول المنطقة حوالي 13% من حجم التجارة لسنة 2004 مقارنة مع 6.3% بالنسبة لدول منطقة التجارة الحرة بأمريكا الوسطى (CAFTA)، و19.2% بالنسبة لمنطقة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، و25% بالنسبة لدول

المركوسورMERCOSORبأمريكا اللاتينية، و51% بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (NAFTA)، وحوالي 6% بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوتر السياسي بين الجزائر والمغرب واللذان يشكلان مجتمعين 77% من ساكنة المنطقة و66% من الناتج الداخلي الخام، بسبب مشكلة الصحراء، لا يزال يحد من التعاون الاقتصادي في المنطقة. وجاءت مبادرة إنشاء اتحاد المغرب العربي كتجمع إقليمي بإمكانيات كبيرة للنمو والازدهار مع توقيع الاتفاق التأسيسي بمراكش سنة 1989. وكان الهدف من وراء إنشاء هذا الاتحاد هو تسهيل التجارة وتشجيع المبادلات والتعاون في كل الميادين وإقامة منتدى إقليمي لمناقشة المشاكل السياسية وتسهيل حركة المرور عبر الحدود وتوفير إطار مناسب للحوار البناء لحل المشاكل العالقة أو تلك التي قد تبرز مع مرور الزمن[1].

تعيش دول المغرب العربي حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصادية هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من الملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، والإعتماد على الإستيراد، كما أنها تصنف من الدول المتخلفة، وبطبيعة الحال يجعلها هذا في حالة تبعية، وبالتالي فإن هذه الدول التي تعاني فجوة غذائية مهددة في وجودها متى تم قطع الإمدادات لها، فسوف تتعرض للمجاعة، وهذا يعني الزوال التدريجي لأنها غير قادرة على إعانة نفسها. فالغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن والسيادة الوطنية فمثلا: تخضع الدول المستوردة للقمح لشروط ومساومات سياسية وغيرها، ويصف الخبير الأمريكي John Black القمح بأنه السلاح الأنجع لضمان السلام، ويقصد السلام وفقا الاستراتيجية الأمريكية كما جاء في التقرير الاقتصادي الأمريكي " **ليستر برلون**" بقوله: (قد

[1]– سعيد الصديقي، **ندوة مركز الحوار العربي**، 17 سبتمبر 2008.

يحل الأمن الغذائي محل الأمن العسكري القومي كانشغال رئيسي لكثير من الحكومات)، فأدركت أمريكا وزن القمح كسلاح "**السلاح الأخضر**" للضغط وتغيير سياسات الدول، وهذا يجعل الدول المغاربية في يد الدول المتقدمة التي تمد الغذاء لها لتحيا، وهذا تهديد كبير جدا.

إن من أهم العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء في المغرب العربي العامل الديموغرافي، إذ يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه المغرب العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، كما يعاني المغرب العربي ما يطلق عليه" **بالفقر الإنساني**" وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد يرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختيارات الضرورية للتنمية البشرية وعلى هذا الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور في عام 1990 لأول مرة ما يسمى "مؤشر التنمية البشرية"، وتبقى أكبر التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب، مما يزيد معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الاجتماعي، ومخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط.

كما يعرف المغرب العربي أكثر من 40% من مجموع سكانه الإجمالي تقل أعمارهم عن 15 سنة، ما يعكس نسبة كبيرة للإحالة في حالة البطالة، وهذا الوضع قد يزداد ارتفاعا في القرن القادم لتصل النسبة إلى 55%،ما ينتج وضع اجتماعي خطير يصبح فيه الأفراد يستهلكون ولا ينتجون، لذلك تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية والمغاربية، وهناك من يوصفها على أنها تشكل "قنبلة موقوتة" قد تنفجر في حال لم تقم الدول العربية بخطوات متسارعة لإصلاح اقتصادي جذري.

في ضوء هذه المعطيات، تشهد الدول المغاربية العديد من أوجه الفشل في مسارات التنمية المستدامة نتيجة فشل تطبيق آليات الحكم الراشد، وإن كان ذلك بشكل متفاوت.

وخلاصة القول أن دول المغرب العربي، وإن كان البعض منها قد شرعت في وضع مخططات للتنمية الشاملة، غير أن الانجازات العملية المحققة من تلك المخططات تبقى جزئية أو معدومة.

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية (الحبوب بخاصة)، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، كما أن أقطار المغرب العربي تعد من أكثر الأقطار العربية اعتماداً على الخارج في توفير الغذاء، ويشير البعض أن الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت وارداتها الغذائية أكثر من 30% وتكون ضمن منطقة الإستقلال الغذائي أو عدم التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذاء عن 15%، ولما كانت أقطار المغرب العربي تعتمد على الخارج بنسبة 60%في المحاصيل الاستراتيجية، إذا فالواقع المغاربي يكشف حجم الإخفاقات من خلال التأشير على المبالغ السنوية المستنزفة، ويتضح على ضوئها حجم التبعية الاقتصادية للأقطار المغاربية[1].

[1] مختار بن هيبة، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية –حالة البلدان المغاربية**، جامعة قسنطينة: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 2007–2008، ص. 234.

المبحث الثاني/ التنافس الجزائري المغربي بين التقارب والتباعد

نتناول في هذا المبحث المقسم لثلاث مطالب ظاهرة التنافس بين الجزائر والمغرب حول منطقة المغرب العربي ومدى انعكاسها على المنطقة بآلياته ومظاهره خاصة إذا علمنا بأن العلاقات بين البلدين تميزت بالتذبذ بين التقارب والتباعد.

المطلب الأول/ مظاهر التنافس الجزائري المغربي

أولاً/ مظاهر التنافس داخل منطقة المغرب العربي

إن المتتبع للعلاقات الجزائرية المغربية يكتشف مدى عمق الخلافات الثنائية بين البلدين، والتي تجلت في عدة مظاهر، فبعد انتهاء الحرب الباردة وانقسام البيت المغاربي بين مؤيد ومعارض لأزمة الخليج 1990، والذي شاركت فيه المغرب بقوات عسكرية ضمن التحالف الدولي لتحرير الكويت، فيما رفضت الجزائر المشاركة في هذا التحالف، وجاءت أزمة **لوكاربي** الليبية، التي أطلقت رصاصة الرحمة على مشروع الإتحاد المغاربي، ونتج عنها حصار جوي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1]، حيث طالبت ليبيا الدول الأعضاء بتفعيل المادة 14 من ميثاق الإتحاد والتي تنص على مبدأ الدفاع المشترك، لكن دخول الجزائر في الأزمة الأمنية والسياسية مع بداية سنة 1993م وانكفاءها حول نفسها جعل من المغرب يصرح على لسان وزير خارجيته عبد اللطيف الفيلالي في ربيع 1993م أنه يجب مراجعة الإتحاد المغاربي بسبب مواقف الجزائر المستفزة للمغرب في قضية الصحراء الغربية، وجاءت أحداث فندق" أطلس آسي" بمراكش سنة 1994، والتي تورط فيها فرنسيون من أصول جزائرية، قاموا بإدخال السلاح للمغرب بغية القيام بتفجيرات تقدم الدليل على إصابة المنطقة المغاربية ككل "بعدوى الإرهاب"[2]، إلا أن العكس هو الذي حصل، حيث سارع المغرب في بيان رسمي في 16 سبتمبر 1994 إلى اتهام الأمن الجزائري بالوقوف وراء المخطط لزعزعة استقرار المغرب، مما

[1]– مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**، الجزيرة نت، تاريخ النشر 2013/04/25.

[2]– **المرجع نفسه.**

أدى إلى فرض التأشيرات على الجزائريين، وبعد هذا الفعل جاء رد الفعل الجزائري بغلق الحدود[1]، وأضف إلى ذلك الموقف السلبي للجزائر إزاء تقرير لمجلس الأمن حول قضية الصحراء الغربية في خريف 1995، وهو ما اتخذه المغرب مبررا لتوجيه رسالة رسمية للجزائر يدعو فيها إلى إيقاف نشاطات ومؤسسات الإتحاد مؤقتا[2]، وكانت النتيجة المنطقية عودة سياسة المحاور الثنائية في المنطقة ،والتي تركزت على الحاجة كل من تونس والجزائر لتنسيق جهودهما في مواجهة الإسلاميين في البداية ليتطور الأمر فيما بعد إلى محاولة تنسيق المواقف إزاء المشاريع الأروبية والأمريكية المطروحة على المنطقة، وفي سنة 1999 إتهمت الجزائر المغرب بإيواء الجماعات المسلحة الجزائرية، وتستأنف العلاقات مسارها الإنحداري، والذي اشتد بعد عزم الأمم المتحدة طرح مشروع حل سياسي لقضية الصحراء الغربية، ترتكز على منح حكم ذاتي موسع للصحراء في إطار السيادة المغربية[3].

ثانيا/ مظاهر التنافس خارج منطقة المغرب العربي

من الناحية السياسية لم تستطع الجزائر وضع موضوع الصحراء الغربية ضمن جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية ومؤتمرات القمة العربية، حيث حصلت على مساندة الإتحاد الإفريقي في حق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها، لاعتماد الدول الإفريقية على الحدود الإستعمارية الموروثة كأساس لمطالب حركات التحرر، أما المغرب فقد استطاع الحصول على دعم ومؤازرة معظم الدول العربية، ويعود ذلك إلى رغبة الدول العربية في عدم ظهور دويلات جديدة في منطقة المغرب العربي[4].

[1] – توفيق مدني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص. 128-131.

[2] – توفيق مدني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص. 131.

[3] – علال الأزهر، **الوحدة والتجزأة في المغرب العربي**، د ب ن، دار الخاطبي، 1988، ص. 261.

[4] – خلود محمود نعيم، **أثر العوامل الإقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"**، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، فرع الإقتصاد السياسي الدولي. د س ن.

- **إنشاء القوة العسكرية لشمال إفريقيا:** حيث ترأست الجزائر السنة الأولى لإطلاق القوة الإفريقية الجاهزة الخاصة بمنطقة شمال إفريقيا، حسب ما أعلن عنه في اللقاء الذي جمع رؤساء أركان جيوش الدول المشاركة في أفريل 2009، بما في ذلك الصحراء الغربية، ولم تشارك المغرب التي "علقت عضويتها في الإتحاد الإفريقي[1].

-**القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم):** في 06 فيفري2007 أعلن وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس"(Robert Gits) أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ الأمريكي أن الرئيس "بوش" إعتمد قرار إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية سميت بإسم "أفريكوم"، مهمتها الإشراف على الأمن في القارة الإفريقية، وإدارة التعاون العسكري مع دولها، وتقديم الدعم العسكري للبعثات غير العسكرية في حالة صدور أوامر بذلك، وخلال الفترة الممتدة من 15إلى 21 أفريل 2007،سعى مسؤولون عسكريون أمريكيون في جولات في ست دول إفريقية هي: أثيوبيا، غانا، نيجيريا، السنغال، وجنوب إفريقيا، بغرض تصحيح المفاهيم الخاطئة حسبهم عن القيادة الجديدة، كما عرضت في هذا السياق على الجزائر إستضافة مقر القيادة "أفريكوم"،في أقصى الصحراء الجزائرية، إلا أن الجزائر رفضت هذا المقترح بشدة، بدعوى عدم قبول الوجود العسكري على أراضيها، وهو الموقف نفسه بالنسبة لدولة مالي، وذلك عبر تصريح لرئيس مالي أثناء زيارته للجزائر، في حين عرضت المغرب على الولايات المتحدة إحتضان مقر القيادة، حسب معهد الدراسات والأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي، لكن البنتاغون لم يتخذ أي قرار بعد في الموضوع[2].

إن درجة التفاعل من عدمها مع العالم الخارجي يمكن أن تتغير هي الأخرى، فالجزائر تتمتع بقوة إقتصادية معتبرة، ولها قدرات معروفة، وتتمتع بسوق إستهلاكية معتبرة، وهو ما يسمح لها بتعزيز وزنها ومكانتها في علاقاتها الخارجية، لاسيما مع الدول الكبرى، وهو أمر بدأ يتضح منذ 1997-1998 عندما تجسدت

---

[1]- نبيل بوبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص. 68.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 61.

اتفاقيات النفط مع الشركات الأمريكية والأوروبية الكبرى، فلما أعلنت واشنطن نيتها تطوير علاقاتها مع الجزائر أثار ذلك تخوفا صريحا في المغرب من مركزية النفط في هذا المشروع، مما قد يفيد الجزائر ويعطيها ثقلا إقليميا على حسابه[1].

رغم أن السياسة الخارجية تهدف أساسا لتحسين الظروف الداخلية والخارجية للبلاد وتنويع مسارات التعاون الإقليمية والدولية، إلا أن المغرب يتابع عن قرب هذه التحركات الدبلوماسية لاعتقاده أنها تنم عن دعم خفي " **للبوليساريو**" والقضية الصحراوية، هذا الشك المفرط للمغرب بخصوص مقاصد السياسة الخارجية خلق نوعا من التنافس بين البلدين، بل أن المغرب يعمل على إجهاض أي دور جزائري[2].

وفي نفس السياق المرتبط بالعلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتقارب بين الجزائر والولايات المتحدة فيما يخص الترتيبات المتخذة حول ظاهرة مكافحة الإرهاب دولياً، نجد منح صفة الحليف الإستراتيجي خارج الحلف الأطلسي للمغرب في جوان 2004، والذي سمح له بالحصول على الدعم العسكري والتقني اللوجستي من طرف البنتاغون، وقبل ذلك كانت المغرب ثالث دولة توقع مع الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية التبادل الحر في مارس 2004، كما شاركت هذه الأخيرة في برنامج "الأسد الإفريقي"، الذي أطلق في أفريل 2005، وهو عبارة عن مناورة عسكرية بين القوات الأمريكية والجيش المغربي[3].

إن زيادة الإنخراطات الثنائية للجزائر والمغرب في اتفاقيات أمنية وسياسية بسبب سلبية التنافس بينهما، قد ألقى بثقله على مسار التقارب، فما دامت الدولتان قد افتكتا موقعا قد يتميز مع مرور الوقت وتتكثف

---

[1]– إدريس عطية، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**، جامعة 3، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، السنة الجامعية، 2014، ص. 49.

[2]– **المرجع نفسه، ص.** 49.

[3]– وسيله الواسع، **مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي**، مذكرة ماستر نظام جديد (ل م د)، في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، 2012، ص. 61.

إرتباطاته مع الدولة الأقوى في حربها ضد الإرهاب فإن ذلك سيوهن أكثر الإرادة السياسية، ويقضي على أي جدية في إعادة اتحاد المغرب العربي إلى الواجهة[1].

المطلب الثالث/ إنعكاسات التنافس الجزائري المغربي على المنطقة

أولاً/ **التقارب الموريطاني- الإسرائيلي**

بدأت العلاقات الموريتانية الإسرائيلية بصورة متسارعة منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث بدأت الاتصالات بين البلدين عبر وسيط مغاربي، بدوافع من أهمها أن نظام ولد الطايع الذي أرسى هذه العلاقات وجد نفسه محاصرا بمواقفه تجاه احتلال العراق للكويت، وتداعيات حرب الخليج الثانية من جهة، إضافة إلى ضغوط ملف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد الأقلية الزنجية ما بين 1987 و1991 م، إضافة إلى تعثر المشروع الوحدوي المغاربي[2]، و قد كشفت صحيفة "النهار" اللبنانية في تقرير لها في مارس 2001م أن الرئيس الموريتاني ولد طايع قام بإقالة بعض الضباط الموريتانيين من مناصبهم بناء على "نصيحة" قدمها جهاز الاستخبارات الخارجية الصهيونية (الموساد)، وأضافت الصحيفة أن لـ"الموساد" عدة مكاتب في موريتانيا، وأن المئات من "الخبراء الإسرائيليين" موجدون في موريتانيا، وذكرت التقارير التي تحدثت عن خطوات التطبيع الذي باشرها ورعاها ولد طايع أن من تولى مهمة الاتصالات السرية هو سفير موريتانيا في الأردن محمد سالم ولد الأكحل، وقد فوجئت دول منطقة المغرب العربي حينها بافتتاح مكاتب اتصالات في نواكشوط

[1]– وسيله الواسع، **مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي**، مذكرة ماستر نظام جديد (ل م د)، في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، 2012، ص. 62.

[2]– محمد حافظ ولد العابد، **التحولات الجديدة في العلاقات الموريتانية الإسرائيلية**، على الموقع http://rimnow.com تم تصفح الموقع بتاريخ 2015/05/14.

للتواصل مع الكيان، ثم أعلن في واشنطن عام 1999م عن إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين موريتانيا والكيان برعاية وزيرة الخارجية الأميركية في ذاك الوقت "**مادلين أولبرايت**"[1].

1/المشاريع الإقتصادية للكيان الصهيوني في موريتانيا:

لم يقتصر الأمر على التواصل والاتصال الشفهي بل ظهرت تحركات على أرض الواقع قام بها الكيان الصهيوني بشكل منظم، وركز فيها على وضع قدمه في هذه المنطقة عبر المشروعات الاقتصادية، حيث كتب الباحث والصحفي الموريتاني محمد بن المختار الشنقيطي في تقرير له نشر بموقع "الجزيرة" الإخباري عام 2004م، أن الكيان الصهيوني كشف عن تمويله مشروعاً صغيراً لحماية النخيل في إحدى مدن الشمال الموريتاني تحت غطاء برنامج الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقد تضمن المشروع زراعة نخيل "إسرائيلي" في القصر الرئاسي الجديد بنواكشوط.

وفي دراسة منشورة بموقع مجلة المستقبل العربي في عددها رقم: 379 / 2010م، تحت عنوان "العلاقات الموريتانية الإسرائيلية.. من التطبيع إلى التجميد إلى القطع"، تناولت الصفة الاحتكارية التي اتبعها الكيان في الاستفادة الاقتصادية من المشاريع الاقتصادية في موريتانيا، وقالت الدراسة: إن التطبيع الاقتصادي في موريتانيا أخذ طابعاً احتكارياً لاستخراج وتصنيع خام الليثيوم، الذي تمتلك موريتانيا الاحتياطي الأول منه في العالم، وقد حققت العديد من الشركات "الإسرائيلية" والعالمية مكاسب اقتصادية متميزة من جراء التعامل الاقتصادي في هذا الميدان، وقد دفع ذلك "إسرائيل" إلى توقيع اتفاقية مع موريتانيا عام 2000م تقضي باحتكارها عملية البحث والتنقيب عن معدن الليثيوم في أراضيها، وبموجب هذه الاتفاقية، أقامت "إسرائيل" 14

[1]– أحمد الشلقامي، **الكيان الصهيوني على الحدود الموريتانية ... أطماع أم تطبيع خفي؟**، على الموقع: http://mugtama.com، تم تصفح الموقع بتاريخ 2015/05/14، على الساعة 21:25

مركزاً لاستخراج الليثيوم في مناطق مختلفة من موريتانيا، وتصنيعه في المكان نفسه الذي يستخرج منه، بعد أن أثبتت التجارب العلمية فوائده من حيث الجودة والتكاليف[1].

وتدل هذه العلاقات الموريتانية الصهيونية النشطة إلى أن الكلام الذي يقال في القمم والاجتماعات الوزارية في وادٍ والسياسات الفعلية في وادٍ آخر. وهي سياسات خفية تصاغ وتنفذ في ظل التكتم والتستّر الشديدين، وهي لا تعكس سوى الاستجابة للضغوط الأميركية والإبتزاز الصهيوني. وأيضا تعكس شلل الإتحادات العربية عموما والإتحاد المغاربي خصوصا، بحيث لم تعد ترى أياً من درجات الخلاف يفصل بينها وبين الكيان الصهيوني، ما داما يعملان كليهما لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية, ومادامت أهدافهما موحدة على صعيد مكافحة ما يسمى الإرهاب، لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية– الصهيونية التي تنص على تفتيت الدول العربية القائمة إلى دويلات طائفية وعرقية وإثنية الخ...و تدمير قواها المنتجة، وبهذا التطبيع يصبح الكيان الصهيوني حكما في النزاعات المغاربية، وبذلك لا يكون طرفا مقبولا من دول المنطقة فحسب، بل يصبح أيضا طرفا مرغوبا بالصداقة معه والتحالف بحيث يتم الاستقواء به ضد أي طرف عربي آخر من خلال إدماجه الضمني أو المعلن في صلب الخلافات في المنطقة.

ثانيا/ شلل الإتحاد المغاربي :

رغم الإمكانيات الهائلة لهذا الإقليم، فإن التدخلات السياسية عرقلت ولا تزال تعرقل عمل الوحدة المنشودة، حتى أصبح يطلق على هذا التجمع بـ "نادي الزعامات"، حيث أن زعاماته مازالت غير مدركة لإمكانياتها، كما أن القرار السياسي ظل حبيس الحدود الموروثة عن الاستعمار، فالسياسات القطرية التي تتبعها دول المنطقة منذ الاستقلال لتكوين الدول القطرية لم تمكنها من الصمود أمام التكتلات الإقليمية في الساحة الدولية، فأصبحت معزولة عن العالم ،أيضاما يعرقل عمل البناء المغاربي الصراع المستمر بين المغرب والجزائر

[1] – محمد حافظ ولد الغابد، **التحولات الجديدة في العلاقات الموريتانية الإسرائيلية، مرجع سابق.**

والذي سرعان ما يخبو ليعود إلى التأزم من جديد والذي يتخذ يافطة مسألة الصحراء الغربية، وما لذلك من تجليات على مصالح شعوب المنطقة التي تنشد الوحدة ، فمنذ استقلال الجزائر سنة 1962 تميزت العلاقات المغربية الجزائرية بالتوتر[1]. ومسألة الصحراء الغربية ما هي إلا واجهة للصراع بين النظاميين، حيث يرى كل واحد منهما تهديدا للآخر وعلى مصالح شعوب المنطقة، كما أن الأحداث التي عرفها نزل "أطلس أسني" في مراكش، حيث تم الإشارة إلى تورط بعض الأفراد من أصول جزائرية ومغربية إلى انهيار جو التقارب الذي عرفته العلاقات المغربية، حيث فرضت السلطات المغربية التأشيرة على الموطنين الجزائريين لدخول أراضيها، وردت الجزائر بالمثل، لتعود العلاقات إلى الانسداد من جديد سنة 1994 كذلك ما كرس شلل الوحدة المغاربية، مشكل الحدود الموروثة عن الاستعمار حيث تشكل قنابل موقوتة قابلة للانفجار في كل لحظة، أيضا فشل التكامل في المنطقة يعكسه الإختلاف في أساليب صناعة القرار السياسي في دول الإقليم، مما أثر بشكل سلبي على مسار الوحدة –المتعطلة أصلا– حيث يتم وضع السياسات الاقتصادية في نطاق قطري بدل الأخذ بعين الاعتبار إمكانات التكامل الاقتصادي، كما أن عامل عدم الجدية فيما يتفق عليه، إذ أنه بالرغم من أهمية المشاريع المتفق عليها، إلا أن بحث الدول القطرية عن النصوص للتهرب من الالتزامات المترتبة عليها، كما أن عدم دخول الدول الأعضاء في الاتحاد في الترتيبات اللازمة لإنجاز ما تم الاتفاق عليه خاصة في المجال التجاري يعرض ما تم الاتفاق عليه إلى الانهيار[2].

حيث تتداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية فالإرادة السياسية لها أهميتها في تحقيق التكامل وذلك عن طريق تجسيد الأهداف التي تضمنتها معاهدة الاتحاد، خاصة وان الإرادة السياسية هي المتغير

[1]– **المغرب العربي وصراع الإرادات**، مقالة منشورة على الموقع : http://www.oujdacity.net تم التصفح بتاريخ 2015/05/16.

[2]– محمد الأشهب، **أزمة جديدة بين المغرب والجزائر**، تم التصفح بتاريخ 2015/05/16،على الساعة 21:48 الرابط التالي:http://alhayat.com

الأساسي في تجسيد مضامين الوثائق[1] المتفق عليها وإيجاد الأطر القانونية ،لذلك فإن أهم الإتفاقيات التي تضمنتها معاهدة الاتحاد المغاربي ممثلة في الإتفاقية المتعلقة بالتجارة خاصة بالتعريفة الجمركية والتي كان من المفترض أن تؤدي إلى وحدة جمركية قبل سنة 1995، كذلك الإتفاقية الخاصة بإنشاء بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، حيث أنه و إلى غاية 1995، تم وضع قائمة ستون منتجا ، لكن لم تدخل المرحلة العملية إلى يومنا هذا .أما البنك فيبدو انه المشروع الوحيد الذي شهد بعض التقدم حيث تم توفير له إلى غاية 1995 حوالي 30 مليون دولار كرأسمال عوض 150 مليون دولار والتي تم الاتفاق عليها سابقا، إن دول المغرب العربي اهتمت بالجانب السياسي في غفلة عن أهمية ومركزية الجانب الاقتصادي في دفع عجلة التكامل، فالتكامل الاقتصادي يسبق التكامل السياسي –حسب المنهج الوظيفي الجديد في تحليل العلاقات الدولية–، حيث يتم النظر إلى التقدم على مستوى قطاعات معينة كأساس لبناء تجربة تكاملية، فالتكامل في مفهومه العام عبارة عن مسار يتوقف نجاحه على نجاح كل مرحلة فالتطور المرحلي المتوازي في مجالات مختلفة هو الكفيل بتحقيق تكامل مختلف المحاور، كذلك مسألة الصحراء أصبحت هي العائق الأساسي لقيام المغرب العربي، فبقاء أزمة الصحراء الغربية دون اتفاق تناقض مسألة الوحدة والانطلاقة الجادة نحو بناء مغرب عربي من الناحيتين الاقتصادية والثقافية، فمسألة البناء تشكل حلا للعديد من المعضلات التي يعاني منها المغرب العربي كمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة التواقة إلى الاندماج عوض التجزئة التي ضيعت جهود ومقدرات الأمة لسنوات طويلة، فعوض أن تبحث دول المغرب العربي على إذابة مظاهر التجزئة وإزالة الحدود الموروثة من الاستعمار وتمكين سكان المنطقة من الاستفادة من مقدراتها، والتي تذهب إلى إسعاد الضفة الشمالية للمتوسط[2].

[1] – محمد الأشهب، **أزمة جديدة بين المغرب والجزائر، مرجع سابق.**

[2] – **المرجع نفسه**

ويعتقد الباحث أن إفساح المجال إلى نخب جديدة للوصول إلى مراكز القرار عبر الانتخابات وعودة العسكر إلى الثكنات كفيل بتفعيل وحدة المغرب العربي المحتاجة اليوم إلى خطاب وحدوي حضاري يؤمن بإمكانيات الأمة في هده المنطقة الاستراتيجية من العالم والتي يمكن أن تؤثر في مجريات الأحداث في العالم كما أن غياب المهارة في التعامل مع الخلافات الثنائية بالتضحية ببعض الأهداف الثانوية من أجل الأهداف الرئيسية مسالة حاضرة في الخطاب القطري فوتت العديد من فرص التكامل بين دول الاتحاد خاصة وان الأطماع الغربية في المنطقة بدأت تتصاعد وبدا التنافس الأمريكي الفرنسي واضحا في المنطقة فبعد أن سيطَّرت النظرة القطرية في صناعة القرار لدى النخب الحاكمة أغلقت الحدود وسادت لغة الجمارك وتعطلت حركة الأشخاص والبضائع دون أن تتنازل هده الدول عن وهم السيادة في زمن التكتلات الاقتصادية ودون أن يتم التعالي عن هذه الخلافات الضيقة والتفكير في مستقبل المنطقة على المدى البعيد.

ثالثا/ أزمة الحدود المغلقة بين المغرب والجزائر منذ عام 1994:

أغلقت الحدود البرية بين المغرب والجزائر عام 1994 على إثر تفجير فندق بمراكش، وحملت حينها الرباط أجهزة الإستخبارات الجزائرية المسؤولية عنه. وقررت الرباط بعد هذا الحادث تطبيق نظام التأشيرات على رعايا الجزائر الراغبين في زيارة المغرب، وردت الجزائر بالمثل وأغلقت حدودها مع المغرب، وفي عام 2005 ألغى المغرب نظام التأشيرات، ثم ألغته الجزائر في سنة 2006، لكن الحدود بقيت مغلقة، وما يزيد الأمر تعقيداً الإتهامات المتبادلة بين الجزائر والرباط، حول تجارة المخدرات والحبوب المهلوسة، والذي تعتبره الجزائر تهديدا لأمنها المجتمعي، وكذا التحرشات المغربية بالجزائر، كل هذا يلغي إمكانية البحث عن تسوية قريبة للملف العالق، كذلك لا يمكن الحديث عن مساعي معاودة تفعيل الإتحاد المغاربي مع استمرار هذه القطيعة الإنسانية والسياسية بين البلدين، لأن البعد الثنائي يؤثر في البعد الإقليمي، بالإضافة إلى أن إغلاق الحدود يناقض جوهر البناء المغاربي القائم على إلغاء الحدود أمام تنقل الأشخاص والبضائع، وما يفاقم

الوضع أن أزمة الحدود لم تعد مقتصرة على الخلافات المغربية– الجزائرية، بل تعدت مضاعفاتها إلى الحدود بين تونس وليبيا وباقي بلدان الجوار الإفريقي، على خلفية تنامي الانفلات الأمني وتغلغل التنظيمات المتطرفة و تجارة الأسلحة غير المشروعة والجريمة المنظمة ...الخ[1].

رابعا/ توجه المغرب نحو مجلس التعاون الخليجي

مثل صعود مجلس التعاون الخليجي من أبرز المستجدات الإقليمية في السنوات الأخيرة ،حيث عكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي ،و يكاد يرسخ القناعة بأنه يرث النظام العربي الذي تمركز حول جامعة الدول العربية لعقود ،ويهدد باقتلاعه من مكانه الرسمي بالقاهرة ،و يكاد مركز الثقل العربي ينتقل سياسيا و جغرافيا إلى الخليج بعدما انتقل إقتصاديا و إعلاميا منذ سنوات[2].

أثارت مسألة انضمام المغرب (إلى جانب الأردن) لمجلس التعاون جدلا كبيرا حول دوافعها وخلفياتها،على الرغم من بعض التفسيرات التي تحدثت عن" تحالف الملكيات" أو "حلف العروش" أو نادي الملكيات السنية "[3].

إن انضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي أضحى جزء من سياسات هذه الدول تجسد هذا نظام التأشيرة بين المغرب وبين الدول الخليجية وسهولة التواصل، بحيث يمكن للأطر المغربية ان تنتقل للعمل في دول الخليج في مختلف القطاعات مثل البنوك والتعليم العالي.

---

[1]– **الجزائر ترفض دعوة المغرب لفتح الحدود**، تم التصفح بتاريخ 2015/05/30 على الساعة: 21:48،الرابط التالي: http://www.oujdacity.net

[2]– وضحه ذبيان غنام المطيري، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، (2011/2003)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص. 122.

[3] –**المرجع نفسه**، ص. 124.

كما أن الإنضمام سيفتح أبواب أسواق المجلس وبدون رسوم جمركية في وجه المنتجات الزراعية المغربية وستفتح السوق المغربية أبوابها وبدون جمرك في وجه الصناعات الخليجية التي ستسوق بأسعار مناسبة، حيث ستعوض السلع الأوروبية التي تسوق بأثمان مرتفعة لا تناسب دخل المواطن المغربي البسيط، وهو وسيحصل المغرب على امتياز استيراد البترول بأسعار منخفضة سواء للاستهلاك المحلي لم يطلب الانضمام للمجلس والقراءة المغربية الرسمية وغير الرسمية هي أن المبادرة الخليجية جاءت في خضم «الربيع العربي» لدور أمني مغربي أردني بالخليج تعويضا عن دور مصر حسني مبارك بعد ثورة 25 جانفي 2011، وكشف عن تعاون عسكري متطور بين دول الخليج والمغرب حيث أوضحت تقارير أمريكية عن مرابطة طائرات عسكرية مغربية من نوعF16 في دولة الإمارات العربية، وإن هذه الطائرات هي التي شاركت إلى جانب قوات التحالف الدولي في هجماتها على مواقع تنظيم "**داعش**" في العراق وان هذا التعاون جاء بعد قبول المغرب طلب الإمارات العربية المتحدة لبعث وفود عسكرية للخليج، وان حضور العاهل الملك محمد السادس لاستعراض عسكري بأبو ظبي يؤكد هذا التعاون العسكري وهو ما شجع على الاعتقاد بإمكانية ضم المغرب للحلف العسكري الخليجي الذي قررت قمة الدوحة تشكيله على غرار حلف الناتو دون أن يكون عضوا في مجلس التعاون الخليجي والاكتفاء بمنحه وضعية الشريك الاستراتيجي، وكشفت الأوساط الدبلوماسية إن المشاركة العسكرية المغربية بالتحالف الدولي ضد تنظيم "**داعش**" جاءت بطلب خليجي، بعد استبعاد الولايات المتحدة وفرنسا، لأي دور فعلي مغربي في هذه الحرب والإكتفاء بالدور المعلوماتي والإستخباراتي واللوجيستيكي، ليصل الدور المغربي إلى احتضان اجتماع على مستوى رفيع لدول التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام "**داعش**"، والذي عقد في مدينة "**مراكش**" المغربية.

وحسب العديد من المراقبين والخبراء فإن المشاركة المغربية في القتال ضد تنظيم "**داعش**" في إطار المشاركة الخليجية من شأنها أن تدفع باتجاه اندماج أوسع للمغرب في مؤسسات مجلس التعاون الخليجي،

السياسية والاقتصادية والأمنية، كما أشار إليه بيان قمة الرياض 2003 سمات مشتركة وأنظمة متشابهة بين المغرب ودول المجلس، فإن هناك رغم الفروقات الموجودة في البنية السياسية والحزبية تطور وتوسيع الهامش الديمقراطي، الانفتاح الاجتماعي في المغرب.

الفصل الثالث/

منطق التنافس الأمني

الجزائري المغربي في الفضاء المغاربي

لقد أفرزت البيئة الدولية بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة أثر على الأمن في المنطقة والتي ظهرت على شكل تهديدات لا تماثلية، كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي لم تسلم منها منطقة المغرب العربي أيضاً، لكن ما يثير للاهتمام في هذا الصدد هو بقاء التهديدات التماثلية التي سائدة من قبل وفي بعض الأحيان بشكل أكثر حدة، ونشير هنا للتنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب والذي تبرز أهم تمظهراته ببقاء سباق التسلح الذي يعد من مخلفات الحرب الباردة، من أجل تحقيق مكاسب سياسية تتمثل أساساً في من له الحق في تزعم المنطقة.

المبحث الأول/ الإشكاليات الأمنية في منطقة المغرب العربي

يعالج هذا المبحث التهديدات التماثلية بينت الجزائر والمغرب كالسباق نحو التسلح، وأزمة الحدود المغلقة منذ سنة 1994، مع عدم وجود توافق بينهما حول القضية الرئيسية المتمثلة في الصحراء الغربية.

المطلب الأول /التهديدات الأمنية التماثلية بين الجزائر والمغرب

يرى" **مورغانتو** "أن الدولتين (أ) و(ب) المتنافستين مع بعضهما البعض تجدان أن أمامهما ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قواهما، فبإمكانهما أن تزيدا قوتهما وبإمكانهما أن تضيفا إلى قوتهما قوى دول أخرى، وبإمكان كل منهما أن تسحب من قوة الخصم قوى الدول الأخرى، فإن اختارتا الطريقة الأولى فعليهما أن تدخلا في سباق للتسلح، أما إن اختارتا الطريقة الثانية والثالثة فعليهما تبني سياسة الأحلاف" [1].

[1]– محمد عزيز شكري ، **الأحلاف والتكتلات في_السياسة العالمية**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، 1978) ، ص.ص.11–12.

1/البحث عن التفوق عن طريق الدخول في سباق للتسلح:

وتكشف التقارير المتعلقة بسوق السلاح العالمي أن الجزائر قد أصبحت قوة عسكرية على المستوى العالمي، بعدما احتلت المرتبة الأولى إفريقيا من حيث حجم الإنفاق العسكري[1].

ويؤكد التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام *لسنة 2012، على احتلال الجزائر الصدارة في إفريقيا بزيادة 44 %في إنفاقها العسكري، وحسب نفس التقرير فالسبب يرجع إلى ارتفاع عائدات النفط، والاستفادة من وجود تنظيم القاعدة للمغرب الإسلامي كمبرر لزيادة التسلح، بالإضافة إلى الطموحات الإقليمية التي تعتبر دافعا قويا .[2]

وتعرف منطقة المغرب العربي منافسة كبيرة من أجل الهيمنة والتفوق العسكري رغم عدم وجود نزاعات حدودية معلنة بين دوله، لذلك يمكن معرفة هذه الظاهرة من خلال فهم العلاقات المعقدة بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى الحركية الكبيرة التي تعرفها السوق العالمية للسلاح وهذا ما يبين أن هذه الظاهرة لا تقتصر على المنطقة المغاربية (خصوصا في الجزائر، المغرب، وليبيا) وانما ظاهرة عالمية، بالإضافة إلى فشل هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات في المغرب العربي خاصة قضية الصحراء الغربية.[3]

---

[1]– عبد السلام. س،:**الجزائر عاشر دولة مستوردة للسلاح في العالم**، 24يناير 2011، في:
(vue le :23-11-http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=26429 2012 , à 22:38)

*معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) معهد مستقل، تأسس سنة 1966، يعد أبحاثا حول النزاعات المسلحة وسوق السلاح في العالم ومراقبته ونزعه، كما يقدم معطيات وتحاليل وتوصيات تعتمد على معلومات مستقاة من مصادر مقربة من أصحاب القرار السياسي والباحثين ووسائل الأعلام المتخصصة.

[2]– SIPRI Yearbook 2012 : **armaments , disarmaments and international security** , Bates Gill (der) , Stockholm international peace research institute (SIPRI) , 2012 ,P.9

[3]– Yassine Temlali , **La folie de l'armement gagne le Maghreb** , In : **AFKAR/IDEES**, N° 18 , ETE 2008 , Espagne , p.41.

فرغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن واقع سباق التسلح في المغرب العربي وخصوصا بين الجزائر والمغرب ينبأ باستمرار هذه الحرب، إذ نجد أن التحالفات والعلاقات القديمة والموروثة من زمن الحرب الباردة مازالت تأثر على سياسة التسلح لدى البلدين، فرغم التهديدات التي تعرفها المنطقة المغاربية وأهمها خطر الجماعات الإرهابية المسلحة، إلا أن مستوى التسلح والإنفاق العسكري لدى دوله خصوصا الجزائر والمغرب يعتبر غير مبرر ولا يتناسب مع حجم الخطر الذي تمثله هذه الجماعات.

وفي هذا الإطار أظهر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في تقريره السنوي لعام 2007، أن الدول المغاربية الأربعة (ليبيا، الجزائر، المغرب، وتونس) تسيطر على ثلث تجارة الأسلحة في قارة إفريقيا ، وهذا يدل على شدة سباق التسلح في المنطقة[1].

الإحصائيات التالية هي من اصدار البنك العالمي، وتبين نسبة الانفاق العسكري للجزائر والمغرب من إجمالي الناتج القومي للفترة الممتدة من سنة 1988 إلى 2011 والتي تعكس التنافس بينهما:

الشكل (1): نسبة الانفاق العسكري للجزائر والمغرب من إجمالي الناتج القومي للفترة الممتدة من سنة 1988 إلى 2011

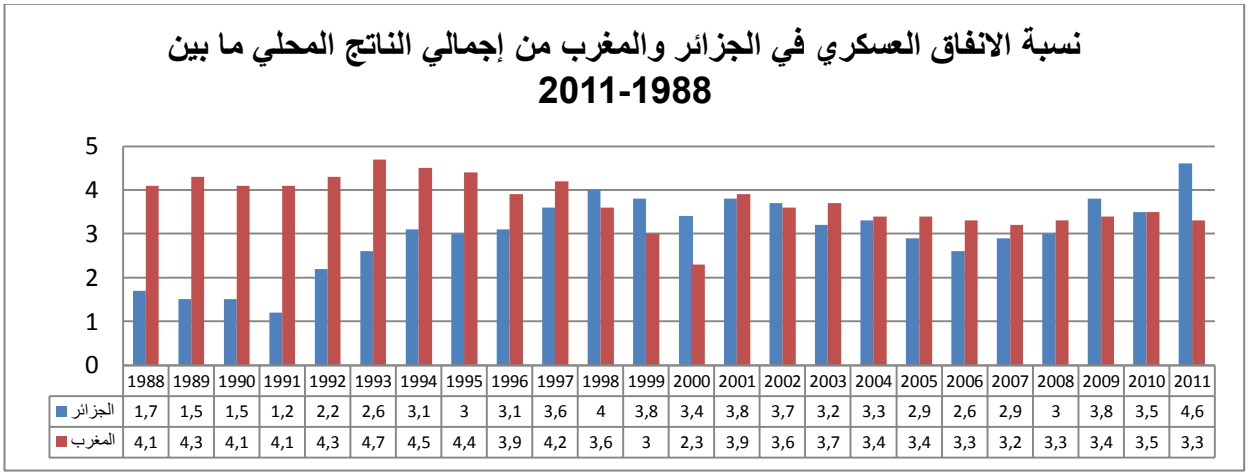

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	1,7	1,5	1,5	1,2	2,2	2,6	3,1	3	3,1	3,6	4	3,8	3,4	3,8	3,7	3,2	3,3	2,9	2,6	2,9	3	3,8	3,5	4,6
المغرب	4,1	4,3	4,1	4,1	4,3	4,7	4,5	4,4	3,9	4,2	3,6	3	2,3	3,9	3,6	3,7	3,4	3,4	3,3	3,2	3,3	3,4	3,5	3,3

المصدر :موقع البنك العالمي، بتصرف

[1]- يوسف عنتار، **الأمن المغاربي المشترك : ضرورة ملحة وعوائق جمة**، في: الندوة الدولية: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، 16-17-افريل 2009، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، ص ص . 258-259.

وانطلاقا من هذه الإحصائيات يمكن ملاحظة تقارب مستوى التسلح بين البلدين ، وان كان التفوق فيه للمغرب في الفترة الممتدة من 1988 الى1997 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأزمة الداخلية التي كانت تعانيها الجزائر مما فرض عليها الاقتصاد في نفقاتها العسكرية لصالح توجيه هذه الموارد لمعالجة التوتر الأمني.

أما المرحلة الموالية الممتدة من 1998 إلى 2012 فالإحصائيات تبرز تفوقا جزائريا وان كان نسبيا، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى بداية الجزائر في تخطي أزمتها وانتعاش مواردها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وحصولها على صفقات مهمة من الدول الغربية بالإضافة إلى محاولة الجزائر تدارك التأخر في تجديد عتادها الحربي.

وإذا كانت الجزائر تبرر إفراطها في التسلح إلى حاجتها لذلك في إطار محاربة الإرهاب، فان طبيعة الأسلحة المقتناة المجهزة بأحدث التقنيات، يطرح تساؤلات من الناحية الواقعية فهناك فارق كبير بين حجم التهديد ومستوى التسلح وطبيعة الأسلحة.[1]

أما المغرب فتلجا هي أيضا إلى التسلح المفرط بحجة الصراع في الصحراء الغربية، وتوتر علاقتها مع الجارة الجزائر رغم محدودية موارده مقارنة بالجزائر[2]، وهذا ما يمكن تفسيره بالتنافس بين البلدين على الزعامة الاقليمية.

فحسب الخبراء من أهم الأسباب للسباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية هو المنافسة حول الزعامة الإقليمية خاصة بين الجزائر والمغرب ،،ولكن هذه المنافسة ليست وليدة المرحلة الراهنة بل تمتد جذورها إلى السنوات الأولى لاستقلال البلدين ،بداية من النزاع الحدودي بينهما وتعمق بظهور مسألة الصحراء الغربية.

---

[1]- يوسف عنتار، **المرجع السابق**، ص. 260.

[2]- ابراهيم اسعيدي، **واقع وآفاق السياسات الامنية والدفاعية بالعالم العربي**، شبكة الجزيرة: تقارير، جانفي 2011، على الموقع : www.aljazeera.net/studies (vue le :05-10-2012, à 15:07)

إن المنافسة على الزعامة الإقليمية بين الجزائر والمغرب هو ليس صراعا ثنائيا بين البلدين فقط كما تحاول صحف البلدين تصويره، بل يعكس واقعا أكثر عمقا يتمثل في وجود تحديات كبرى تعيق مسار التكامل المغاربي في ظل هذا الصراع، فالبناء المغاربي بقي مجرد مواثيق مكتوبة لم تتجسد على ارض الواقع منذ نشأته بموجب معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989، فواقع الإتحاد يبرز هذه الحقيقة، كما أن غلق الحدود بين الجزائر والمغرب أثر بشكل كبير على تطوير التعاون خصوصا في المجال الاقتصادي، والذي كان من المفروض أن ينعش التكامل المغاربي، حيث بقيت نسبة التجارة البينية بين الدول المغاربية لا تتجاوز 4%، وهذا رغم تصريح قادة الدول المغاربية بشكل مستمر رغبتهم واستعدادهم لتفعيل المغرب العربي، لكن هذه الدعوة تصطدم بالواقع والسياسة الفعلية المطبقة والتي تبرز في السباق نحو التسلح الذي تتبناه هذه الدول ضد بعضها البعض رغم ضعف مبررات ذلك.[1]

2/مشكلة الحدود:

عرفت الجزائر غداة الاستقلال مصاعب كبرى وتحديات خطيرة أثارتها إشكالية الحدود مع دول الجوار، حيث أنه في الوقت الذي كانت فيه الجزائر منهمكة في معركة التشييد والبناء الوطني بعد أن أنهكتها حرب التحرير وجراح الإستعمار، أثارت دول الجوار وفي مقدمتها المغرب، تونس وليبيا ومسألة الحدود ورفضت الإعتراف بها، بحجة أنها من مخلفات الإستعمار .عدم اعتراف دول الجوار بالحدود الموروثة عن المستعمر جسدته مطالب هذه الدول ذاتها، ويمكن تلخصيها في النقاط الآتية:

بالنسبة **للمغرب** فقد رفض الإعتراف بحدوده مع الجزائر إستنادا إلى بعض الحجج التاريخية والاتفاقيات السابقة، نذكر منها معاهدة" **لالة مغنية** "التي أبرمت بين المغرب وفرنسا سنة 1845 ونصت على ضبط معين

[1] – Yassine Temlali ,Op.Cit, p.p.41-42 .

للحدود الإقليمية والسياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر المتوسط حتى المنطقة المسماة" ثنية السياسي "مع الإبقاء على منطقة الصحراء المشتركة بين المغرب و الجزائر تابعة لممارسة سلطات البلدين، كل على رعاياه في هذه المنطقة.

هناك مرجع تاريخي آخر شكل أساس المطالب التاريخية للمغرب، وهو الاتفاقية السرية التي أبرمها ملك المغرب مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة فرحات عباس بتاريخ6 جويلية1962 ، لكن هذا لم يقنع حكومة ما بعد الاستقلال، وسعت الجزائر لإمضاء ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتأكيد بالمحافظة على الحدود الموروثة في ظل رفض المملكة المغربية لهذا التوجه، وظلت العلاقات بينهما متوترة وكثيرا ما استعملت ورقة الضغط السياسي في سبيل تغيير بعض المواقف المناوئة لطرف ما أو لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائر رسميا إلا في 1964.

3/قضية الصحراء الغربية:

تشكل مسألة مصير الشعب الصحراوي العقبة الأساسية في وجه قيام أي تعاون فعال بين مختلف دول اتحاد المغرب العربي .فقد استمر هذا المشكل في تعكير أجواء التقارب، وتعطيل إنجاز و نفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار الاتحاد، فهذه المسألة التي أزمت بصفة خاصة العلاقات الجزائرية – المغربية اللذين يعتبران أساس أي تكامل للمغرب العربي نظرا لحجمهما و وزنهما السياسي، والجغرافي، والاقتصادي والسكاني.[1]

فالدبلوماسية النشطة التي انتهجتها الجزائر منذ السبعينات بفضل عائدات النفط سمحت لها بلعب دور نشط على مستوى العالم الثالث والعالم العربي، بينما سجل غياب الدبلوماسية المغربية وتراجعها في العديد من مناطق العالم (أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، إفريقيا الشرقية)، مما ترك المجال للجزائر مفتوحا لطرح تصوراتها حول القضايا المشتركة والتي تهم الطرفين خاصة قضية الصحراء الغربية وفق وجهة نظرها، من

[1]– ابراهيم اسعيدي، **مرجع سابق**، ص. 07.

خلال خلق شبكة دبلوماسية فعالة ونشيطة خصوصا في افريقيا السوداء، وهذا ما مكنها في أكثر من مناسبة من التأثير في مواقف الدول في منظمة الوحدة الإفريقية [1]بدليل انسحاب المغرب من المنظمة على إثر القبول بعضوية الجمهورية الصحراوية فيها سنة 1984 وهو ما يعد انتصارا للدبلوماسية الجزائرية في هذه القضية، فالموقف الجزائري لا يزال ثابتا، لكنه يواجه تحالف مغربي فرنسي لتعطيل خيار تقرير المصير لصالح خيار الحكم الذاتي المغربي.

وإلى غاية وقتنا الحالي، مازالت في الواقع مشكلة الصحراء الغربية تؤثر في المنطقة وتهدد استقرارها وتؤثر على العمل الوحدوي المغاربي .إلا أننا نتكهن بأنه سوف يتم إيجاد حل لمشكل الصحراء الغربية في المستقبل القريب، من خلال قيام اعتراف المغرب بالجمهورية الصحراوية، وهو الحل الأرجح طبقا لتكريس لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .وهذا أمام صعوبة اللجوء إلى الحل العسكري، نتيجة التكاليف الباهضة التي قد تكلفها الحرب لكلا الطرفين ماديا وبشريا، حيث آلفت المغرب الأقصى تجنيد 200.000 عسكري في الصحراء بكلفة مليار سنويا، وهذا مما قد يكلف المغرب الأقصى تضحيات كبيرة خاصة مع المشاكل الاقتصادية التي يعيش فيها، بالإضافة إلى ضغط المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي تعتزم المغرب الدخول معه في شراكة.[2]

المطلب الثاني /التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المغرب العربي

أولا /الهجرة و تأثيرها على أمن و استقرار في المغرب العربي:

يعاني المغرب العربي من الهجرة التي تعددت التعاريف المعطاة لها وهذا راجع إلى تعدد جوانب هذه الظاهرة فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها" **الموسوعة الحرة** "**Wikipedia** بأنها: أن يترك شخص أو

[1]– سعيد الصديقي، **صنع السياسة الخارجية المغربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002، ص. 268.

[2]– الموقع الإليكتروني لـ**وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**.

جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر.[1]

أما في" **موسوعة السياسية** "فهي :كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة .[2]ونجد أن الكاتب جورج الطي عرف المهاجر على أنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها[3]، ومن حيث المعيار القانوني نجد أن المهاجر يعني الشخص الذي يقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية الدولة التي يقيم بها .ويمكن تعريف الهجرة من خلال ما سبق بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وقد تكون هجرة عمالية ذات دوافع اقتصادية أو هجرة سياسية ذات دوافع سياسية وأمنية أو هجرة سكانية ذات الدوافع الديمغرافية.[4]

وتتعدد أوجه الهجرة ما بين شرعية وغير شرعية (سرية)، وتعتبر الثانية أكثر خطورة على أمن الدول، نستطيع القول أن من أسباب الهجرة غير الشرعية هي **أسباب اقتصادية**، إذ يظهر جليا مستوى التباين الاقتصادي بين دول الجنوب الطاردة ودول الشمال الجاذبة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب إلى الإنتحار الجماعي في البحر وكذلك البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل. وكذلك **الأسباب الاجتماعية** هي دافع للهجرة مثل الفقر، المجاعة، الأمراض، كذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى

---

[1]– الموسوعة الحرة ويكيبيديا،" **الهجرة**"، نقلا عن موقع**http://ar.wikipedia.org/wiki/%/d8%a7%d9**:

[2]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج 7. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 67 .

[3]– عياد محمد سمير، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل و السياسات**"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص. 221.

[4]– غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ التسعينات**،)مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005)، ص. 14.

في إبراز مظاهر الغنى سيارة، هدايا...الخ وغيرها من الأسباب التي تدفع بسكان المغرب العربي خاصة إلى الهجرة.[1]

تعتبر الهجرة حسب الدارسين مصدر لتهديد أمن للدول المتقدمة (المستقبلة)، في هويتها، ولكن هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية كذلك على الدول المغاربية، إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة، مما يؤدي إلى استمرار التخلف والتقهقر وغياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على التغيير والتطور وإحداث الرقي داخل هذه المجتمعات.

كما يعاني المغرب العربي ما يطلق عليه **بالفقر الإنساني** وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد يرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختيارات الضرورية للتنمية البشرية وعلى هذا الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور في عام 1990 لأول مرة ما يسمى" مؤشر التنمية البشرية [*] "

أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية على مستويين الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوروبا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عدد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص.

---

[1]– ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مداخلة ضمن : الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص. 120.

[*] **هذا المؤشر يرتكز على ثلاثة معايير أساسية للتنمية البشرية و هي:**

–مدى الحياة التي تقاس بمعدل العمر.

–التعليم الذي يقاس بدرجة الالتحاق بالمدارس في المستوى الابتدائي والثانوي.

–مستوى المعيشة الذي يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي بحسب كل ساكن

أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.[1]

تشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة، ففي تونس في سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوربا عبر الموانئ التونسية 17000 وارتفع إلى 50000 عام 2000 و100000عام 2001 ووصل إلى أرقام كبير في السنوات الأخيرة.

وفي الجزائر وصل العدد إلى 100000عام 2006م، ونفس الرقم في موريتانيا، ووصل إلى حدود المليون في ليبيا.[2]

ورغم الاحتياطات التي اتبعت، ومنها تنظيم الهجرة في المغرب في نوفمبر 3200، ووضع الجزائر لإجراءات صارمة وتونس وليبيا نفس الشيء، والدخول في اتفاقيات تعاون مع أوروبا إلا أنها لم تحقق الأهداف المنظمة وأصبحت عامل سلبي أثر على استقرار المجتمعات المغاربية.

ثانياً/ انعكاسات العولمة السلبية على الأمن في المغرب العربي العولمة على أنها :

مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر، ويعتبر الكثير من الدارسين بأن العولمة قد وفرت المناخ والوسائل المنتسبة التي جعلت منها آلية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكلها، فالحركيات عبر الوطنية والعابرة للحدود في أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولاتية مثل المنظمات، الشركات، الأفراد الفاعلين من أمثال:

[1]– ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص. 122.

[2]–**المرجع نفسه**، ص. 125.

الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة، التي تستفيد بشكل كبير من التقنيات المتطورة وتكنولوجيات الإتصال في عصر العولمة .[1]وفي هذا السياق يقول جوزيف ناي: حيث أن تطور التكنولوجيا والتدفق المعلوماتي الكبير" ثورة المعلومات"،" صوت وصورة ومحتوى رقمي "سمح لجماعات كان نشاطها ذات يوم منحصرا في نطاق سلطة الشرطة المحلية أو الوطنية بالخروج من هذا النطاق الضيق إلى العالمية واستخدام أسلحة أكثر تطورا أو ضررا).[2]

وإذا تصورنا أن جماعة منحرفة في مجتمع ما قد تمكنت من وضع يدها على مواد بيولوجية أو نووية فسوف يصبح بوسع الإرهابيين أن يحصدوا أرواح الملايين، في القرن العشرين كان قتل هذه الأعداد الهائلة من البشر يتطلب من أفراد مثل" **هتلر** "و"**ستالين** "أن يؤسسوا حكومات دكتاتورية، أما الآن فمن خلال العولمة فقد أصبح من السهل أن نتصور جماعات إرهابية أو حتى أفراد يقتلون الملايين دون مساعدات من الحكومات .[3]

فالعولمة كما ذهب إليها الكاتب الكندي " **شوسودوفسكي** "هي عولمة الفقر وكما ذهبت "Susan Strange"إلى ما أسمته" عولمة اللايقين "فيما يخص البيئة أو الحركيات المتسارعة لعولمة التهديدات. كما ذهب العديد من الباحثين إلى عولمة الرشوة والفساد، وكذلك ما ذهب إليه الكاتب الألماني "Ulrich Beck" حول "عولمة المخاط[4]

فالكل تكلم على أن العولمة هي التي أدت إلى انتشار التهديدات بصورة كبيرة جدا، لم تعد تقتصر فقط

---

[1] – امحند برقوق،" **العولمة وإشكالية الأمن الإنساني** ."نقلا عن موقع الأستاذ :
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

[2] – جوزيف ناي،" **مكافحة الإرهاب الجديد** ."نقلا عن موقع-**http://www.project** :
syndicte.org/commentarirs/commentary-text.prp?id=1624.lang=m=series

[3] – جوزيف ناي،" **مكافحة الإرهاب الجديد**"، **المرجع نفسه**، نقلا عن موقع-**http://www.project** :
syndicte.org/commentarirs/commentary-text.prp?id=1624.lang=m=series

[4] – امحند برقوق،" **العولمة وإشكالية الأمن الإنساني** ."نقلا عن موقع الأستاذ :
berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

على التهديد العسكري والذي يكون على الدولة بل تهديدات تؤثر على الدول والأفراد، و بالتالي ظهور أبعاد أخرى للأمن وليس فقط البعد السكري وظهور الفرد كمرجع أساسي للأمن وليس فقط الدولة، وبالتالي العولمة هي التي أدت إلى ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني لأن التهديدات تتميز بأنها متحركة وذات طبيعة لا تماثلية وغير دولاتية وهذا ما جعل عددا من دارسي الأمن يدعون إلى أنسنة العولمة لضمان الحد الأدنى من حق الحياة.

فالعولمة رغم إجاباتها مثل تدويل الاقتصاد، وعولمة الإنتاج إلا أنها أثرت بالسلب خاصة على الدول المتخلفة التي لم تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة ولو جزئيا. ولكن تبقى التحديات التي تواجه الوحدات السياسية هي ناجمة عن العولمة وأضراها خاصة التهديدات النابعة من دول المغرب العربي، فعن طريق العولمة وصلت هذه التهديدات إلى مناطق أخرى ولم تبق في الوطن الأم، وكذلك عن طريق العولمة وصلت تهديدات من دول أخرى إلى دول المغرب العربي وبالتالي تبقى العولمة بمختلف حركياتها هي همزة الوصل بين مختلف الفواعل الدولية.

ثالثاً/ الإرهاب كتهديد أمني علي منطقة المغرب العربي :عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التهديدات، منها الاستبداد المحلي[1]، والطغيان الأجنبي، وما ينجر عنهما من توتر وشعور بالظلم والمهانة، ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب والمراهقين، بل تحول تمردها إلى ممارسة أشكال تقليدية من الجنوح والانحراف لتشرع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، لأنها ترى نفسها مهمشة، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها كذلك الاقتناع الفكري بوجوب العمل على التغيير بمنهج عنفي، وتعرض الكثير منهم إلى ظروف

[1]– محمد فهيم درويش، **الجريمة في عصر العولمة**، ط2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000، ص. 53.

وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، حيث حرموا حق العمل الشريف في بلدهم فظلوا عاطلين عن العمل فاقدين لمصدر رزق شريف في ظل حراك اجتماعي لا يرحم، فما وجدوا أمامهم انسب

من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم وغيرها من الدوافع التي سبق أن ذكرناها في العناصر السابقة، والتي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد.[1]

يعتبر الإرهاب إحدى أهم القضايا المعاصرة التي شغلت تفكير الإنسان أينما كان، حيث حصل إجماع دولي حول خطورته باعتباره عملا من أعمال العنف المتسمة بالوحشية المفرطة والعمياء، وزاد الاهتمام بهذه الظاهرة لكونها أصبحت أسلوبا سياسيا منظما له دور محدد في نطاق استراتيجية الصراع بين الشعوب والجماعات والأفراد والدول وليس مجرد عمل فردي.

كما لم تعد العمليات الإرهابية مجرد عمليات فردية سواءً على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، بل لقد عم الإرهاب شتى أنحاء المعمورة وأصبح ظاهرة شديدة الخطر تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول وتعوق خطط التنمية بشتى أنواعها.

وفي الآونة الأخيرة لم يعد ارتكاب الأعمال الإرهابية قاصرا على الأفراد والجماعات فحسب بل أصبح سلاحا تستخدمه الدول فيما بينها كبديل للحروب التقليدية، إذ انه مع التقدم الهائل في تكنولوجيا الأسلحة والمعدات الحربية، وامتلاك عدد غير قليل من الدول لأسلحة الدمار الشامل، فقد صارت الحروب باهضة التكاليف وشديدة الدمار ووخيمة العواقب لكافة الأطراف المتحاربة، الأمر الذي جعل قرار الدولة باللجوء إلى الحرب قرارا في غاية الصعوبة والتعقيد خاصة وان كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية قد اتجهت نحو تحريم اللجوء إلى الحرب تحريما قاطعا.[2]

---

[1]– مرصد الارهاب،" **من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي**"، مرصد الإرهاب نقلا عن**http://www.alerhab.net.2008** :

[2]– محمد فهيم درويش، **مرجع سابق**، ص. 55.

كما أن قضايا محاربة الإرهاب باتت البند الأول على قائمة الاهتمامات العالمية في مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت هذه القضايا تستحوذ على الحيز الرئيسي من التفاعلات الدولية، وذلك في سياق الحرب العالمية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، من ناحية وأيضا في ظل امتداد الخطر الإرهابي إلى العديد من مناطق العالم ومن بينها الكثير من الدول الإفريقية ودول منطقة المغرب العربي والساحل، من ناحية أخرى، مما يجعل هذه المسالة واحدة من القضايا الرئيسية على قائمة الاهتمامات السياسية والأمنية والعسكرية المغربية والدولية.

ولقد أصاب الإرهاب بسهامه العمياء منطقة المغرب العربي التي تعد من بين المناطق التي عانت من ويلات هذه الظاهرة الخطيرة التي فرضت نفسها كخطر آني ومتوسط المدى بالنسبة لجميع دول المنطقة ولو بنسب متفاوتة، مما جعلها تتخذ إجراءات جدية وصارمة لمواجهته من خلال التضامن، المصالحة، عقد اتفاقيات، التنسيق الأمني بين حكومات دول المغرب العربي الذي أصبح ليس مجرد رغبة وإنما هو أمر واقع، إن موضوع الإرهاب وإشكالية الأمن في المغرب العربي موضوع حساس كدراسة نظرية، وهو موضوع لا يمكن حصره ضمن إطار محدود إذ أنه يتناول جوانب متعددة تحلل مشاكل عدم التكامل بين وحدات المغرب العربي.[1]

لقد اكتسبت منطقة المغرب العربي أهمية بالغة خاصة عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 وظهور ما يسمى بالقاعدة باعتبارها ساحة رئيسية من ساحات الحرب على الإرهاب، إذ كانت منطقة المغرب العربي الساحة التي جرت عليها الهجمات الأعنف للقاعدة.

المطلب الثالث/ التداعيات اللا أمنية لمشكلة الصحراء الغربية

منذ خروج إسبانيا من الصحراء الغربية واحتلالها من قبل المغرب والمشكلة تحدث انقساما داخل منظمة الوحدة الإفريقية، كما أنها تحدث حرجاً بالنسبة للعالم العربي وانعكس ذلك عند معالجة الأمم المتحدة كل

[1]– محمد فهيم درويش، **مرجع سابق**، ص. 56.

عام لهذه المشكلة خاصة بعد أن أصبحت المشكلة محصورة بين الجزائر وموريتانيا وجبهة تحرير الصحراء (البوليساريو) من جهة، وبين المغرب من جهة أخرى، مما أبرز التناقضات في المنطقة المغربية، فاختلاف دول الجوار الجغرافي في النواحي الأيديولوجية التوجهات السياسية والمصالح أدى إلى حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، كما أن موقع الصحراء البحري زاد من أهميتها ومنحها ميزة كبيرة.[1]

أولا / موقف المغرب:

احتلت قضية الصحراء الغربية مكانة مهمة ومتميزة ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية بالشكل الذي أثر بشكل كبير على الملامح الكبرى لهذه السياسة، منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وقد طالب المغرب كطرف في النزاع بالصحراء الغربية، بوصفها امتداداً طبيعياً لأراضيه أي أنها (تعتبر إقليما مغربيا) بعد حصوله على الاستقلال على عدة حجج منها:[2]

- الروابط التاريخية مع القبائل الصحراوية.
- الامتداد الجغرافي.
- جباية الضرائب.
- بيعة بعض القبائل للملك (السلطان سابقا).

لكن تنامي الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، (هناك اعتراف حوالي 80 دولة منها 5 دول عربية) جاء نتاجاً للتعامل المحدود مع هذا الملف من قبل النظام المغربي خلال سنوات عديدة فمعظم علاقات المغرب الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية كانت تتركز نحو دول أوروبا في حين لم تحظ دول العالم الأخرى بنفس الاهتمام من الدبلوماسية المغربية.[3]

---

[1]– إدريس لكريني، **مرجع سابق**، ص 12 .

[2]– إدريس لكريني، **مرجع سابق**، ص 12.

[3]– **المرجع نفسه**، ص. 13.

عرفت استراتيجية المغرب في التعامل مع هذا الملف تغيرا كبيراً على المستوى الداخلي هو انتقاله من المجال المغلق (محصوراً في الدائرة الضيقة للنظام المغربي) الى ملف مفتوح، ولو بشكل محسوب، أمام مختلف الفاعلين (الحكومة، المجلس الاستشاري للشؤون الصحرواية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني والإعلام) أدى إلى تقديم المغرب مشروع الحكم الذاتي للصحراء وبخاصة بعد استحالة تنظيم الاستفتاء، وهي محاولة للتوفيق بين خياري الاندماج والانفصال.[1]

يلاحظ أن المشروع لم يتحدث بالتفصيل عن محددات الحكم الذاتي بقدر ما حدد توجيهاته العامة، وإن كان يؤكد على سيادة المغرب في الأقاليم الصحراوية، من خلال احتفاظ الدولة بمجموعة من الصلاحيات السيادية المرتبطة بالعلم والنشيد الوطني والعملة، والاختصاصات الدستورية والدينية للملك والدفاع والعلاقات الخارجية فهو يعطي للسكان المحليين حسب الجانب المغربي مجموعة من الصلاحيات التي ستخول لهم تسييراً ذاتياً لشؤونهم المحلية بتخصيص حصة من الموارد المالية، وعبر مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية خاصة.

رغم هذا الغموض يؤكد المسؤولون أن المغرب متمسك بالمفاوضات للوصول إلى حل حول نزاع الصحراء الغربية على أساس منح الصحراويين حكما ذاتياً تحت السيادة المغربية، في هذا الإطار صرح الطيب الفاسي الفهري وزير الخارجية المغربي" أن بلاده ما تزال متمسكة بخيار التفاوض حول الصحراء وعلى استعداد للدخول في مفاوضات متقدمة حول خيار الحكم الذاتي ، "وأوضح **الفاسي الفهري** أن لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب المغربي أن المفاوضات في" **مانهاتن** "بالقرب من نيويورك التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة جاءت بعد طرح المغرب لمقترح الحكم الذاتي استجابة للنداءات الدولية لإيجاد حل نهائي لقضية الصحراء الغربية.[2]

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص. 13-14 .

[2]– إدريس لكريني **مرجع سابق**، ص. 16.

ثانيا/ موقف جبهة البوليساريو:

أما البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد ذهب) كطرف ثاني في النزاع فمطالبهم انحصرت في مطلب واحد وهو الاستقلال التام وإقامة دولة مستقلة عن المغرب.[1]

ثالثا/ موقف الجزائر:

بقيت الجزائر على رأيها وهو تدعيم حق الشعب الصحرواي في تقرير المصير من خلال مفاوضات على مستوى الأمم المتحدة كما ترفض أي تطبيع علاقات بين دولتين على حساب انهاء الصراع في الصحراء الغربية.[2]

الحالة النزاعية الثانية بين الجزائر والمغرب وقعت مع ظهور قضية الصحراء الغربية، التي تعتبر من أهم المحطات المؤثرة في العلاقات الجزائرية المغربية بسبب التباين الواضح في مواقف الطرفين من المشكلة، المغرب كخصم في القضية والجزائر كمساند للخصم الآخر، وقد امتد تأثيرها إلى الوقت الراهن، إذ تعتبر من المسببات الرئيسية لحالة التوتر المزمنة بين البلدين، والجدول الاتي يبرز أهم المحطات في النزاع.

[1] – محمد براص، الحافظ بن أمان :**قضية الصحراء من أحداث 2004** في: المغرب في مفترق الطرق، تحرير: توفيق بوعشرين، منشورات وجهة نظر، 2005، ص. 154.

[2] – Nazime Fethi : Opcite, p04

الجدول رقم (03): مستويات التفاعل من خلال مشكلة الصحراء الغربية (1975-1989)

الأزمة	التاريخ	الحدث	تصنيف الحدث في نموذج لند
قضية الصحراء الغربية	1975	توتر العلاقات بين البلدين بظهور قضية الصحراء الغربية.	سلام غير مستقر
	7مارس 1976	قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.	الأزمة
	1983-1984	رغم لقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والملك المغربي الحسن الثاني إلا أن الجزائر وقعت معاهدة الإخاء والوفاق مع تونس ثم موريتانيا. -إنشاء المغرب للإتحاد العربي الإفريقي مع ليبيا.	سلام غير مستقر
	4فيفري 1987	لقاء قائدي البلدين.	سلام غير مستقر
	16ماي 1988	عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب.	سلام مستقر
	17فيفري 1989	توقيع البلدين على المعادة المنشئة الإتحاد المغرب العربي.	سلام غير دائم

المصدر: إعداد الباحث.

المبحث الثاني/ إنعكاسات المنافسات الأمنية بين الجزائر والمغرب على الفضاء المغاربي

سنتناول في هذا البحث درجة التباين في السياسات بين البلدين وكيف أثرت على أمن البلدين في ظل غياب تنسيق وتعاون أمني أو اقتصادي بينهما، وأثر في ذات الوقت على أمن المنطقة المغاربية ككل، الفشل في تجاوز عقدة الزعامة وريادة المنطقة سياسياً.

كما إن مقترح التكامل الإقليمي عبر تفعيل الاتحاد المغاربي يبقى رهين هذه التجاذبات السياسية القطرية، ويطرح مجموعة من السيناريوهات للتنبؤ بالوضع الأمني للمنطقة مستقبلاً وهذا ما سنتطرق له في المطلب الأخير.

المطلب الأول/ تضارب الرؤى بين المغرب والجزائر حيال المشكلات الأمنية

تكشف الأزمات والقضايا العالقة التي تشهدها منطقة المغرب العربي، عن تباين حاد بين سياسات المغرب والجزائر خاصةً فيما يتعلق بالقضايا الأمنية بالمنطقة، ففي حين تسعى الجزائر من منطق سياسة الجوار ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة حل القضايا والأزمات عن طريق الحوار بين الأطراف المتنازعة مع الرفض التام والمطلق للتدخل الأجنبي عكس ما تدعو إليه المغرب وعملت من أجله سواء فيما تعلق بالأزمة الليبية أو الأزمة في مالي فإذا نظرنا إلى التواجد العسكري الأجنبي، وخاصة الأمريكي على الأراضي المغربية والدعم السياسي الذي نتج عن تدخل حلف الناتو في ليبيا نجد أن المغرب كان قد أيد التدخل في ليبيا عكس الجزائر التي رفضت هذا التدخل في القمة العربية التي أيدت إسقاط نظام القذافي.

وعلى الرغم من سياسة توتير الأوضاع التي أتبعها المغرب قد فرضت على الجزائر أعباء اقتصادية وسياسية وإنسانية خاصةً بعد نزوح عدد كبير من اللاجئين نحو الأراضي الجزائرية في الجنوب والجنوب الشرقي للجزائر، إلا أن هذا الوضع لم يأثر على جوهر التوجهات الأساسية للسياسة الأمنية الجزائرية تجاه دول الجوار والتي فرضها هذا الواقع كما أن الجزائر تحاول دائماً تفادي منطق التصعيد مع المغرب خاصة بعدما تبين الدعم

المغربي اللوجستي والعسكري في أزمة مالي والدعم السياسي لعمليات حلف الناتو في ليبيا كما أن أزمة الحدود المغلقة بين البلدين منذ سنة 1994 أظهرت مدى تضارب الرؤى بين المغرب والجزائر فيما يتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة وعلى رأسها تهريب المخدرات نحو الجزائر والدعم الخفي للمنظمات الإرهابية في الساحل جنوب الصحراء، ونجد التصريحات المغربية حول ملف الحدود تنطلق من تصورات لا تمثل الشعب المغربي بقدر ما تمثل النظام المغربي الذي يرى في غلق الحدود سياسة عدوانية تنتهجها الجزائر ضده، في حين أن المغرب لا يقوم بأي خطوات فعلية للتحكم والحد من ظاهرة تهريب المخدرات والتي تنتقل من أراضيه كدولة منتجة لهذه السموم، والتي وصلت في السنوات الأخيرة إلى أرقام قياسية، وبلغت الإحصائيات الرسمية من طرف الجهات الأمنية الجزائرية حدوداً قصوى، فأصبحت تقدر بالأطنان.

وبالعودة إلى قضية الصحراء الغربية نجد أن المغرب دائماً يريد اقحام الجزائر كطرف مباشر في النزاع بين جبهة البوليزاريو والمملكة المغربية، فحالة التوجس واللاثقة التي تحكم علاقات الجزائر والمغرب دفعت بهذا الأخير للبحث عن السبل التي يمكن أن تدفع الجزائر إلى التراجع عن موقفها حيال قضية الصحراء الغربية أو على الأقل إضعافه، فلجئ المغرب إلى متمردي الطوارق وحثهم على المطالبة باستقلالهم عن الجزائر، ومن أجل هذا قام المغرب بدعم تأسيس " **المؤتمر الوطني لتحرير أزواد** "واستغلاله فيما بعد كسبيل لفتح جبهة جنوبية على الجزائر، بعد الانفراج الذي حدث في القضية الطوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية الأولى سنة 2006 والتي توجت بإتفاقية الجزائر فاصلة فالمغرب يرى في قضة الطوارق عاملاً لكسر الدعم الجزائري للبوليزاريو كما وجد فيها فرصة ذهبية لكي يظهر على أنه مؤيد لقضايا العادلة بعد أن صورته الجزائر على أنه عدو لحركات التحرر في العالم نتيجة عقدته من قضية الصحراء الغربية[1].

[1]– حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص. 84 .

المطلب الثاني/ إشكالية القيادة الاقليمية لمنطقة المغرب العربي

الزعامة الإقليمية هو دور تقوم به دول في إقليم جغرافي محدد، وما يميز هذه الدول أنها تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة بالمقارنة مع دول أخرى تقاسمها نفس الإقليم، ما يجعلها تتحمل مسؤولية خاصة باعتبارها قوة إقليمية، وهذا يدفعها لتجنيد إمكانياتها للقيام بدور نشط على المستوى الإقليمي والدولي، هذا الدور يسمح لها بالتأثير في سياسات الدول الموجودة في المنطقة وفي طبيعة التحالفات التي تتشكل فيها، هذه المكانة الإقليمية قد تستغلها الدولة لتحقيق مكاسب على المستوى الدولي.

والبحث عن الزعامة الإقليمية في ظل صراع المصالح بين الدول قد لا تقتصر على دولة واحدة داخل الإقليم فقد تتعداها إلى دولتين فأكثر[1]، وذلك حسب إمكانيات الدول المتجاورة والمجالات التي يحدث في التنافس (سياسي، عسكري، اقتصادي، أو ثقافي)، ففي المنطقة المغاربية عند الحديث عن الزعامة الإقليمية تبرز كل من الجزائر والمغرب في المجال العسكري بسبب مستويات التسلح العالية التي تعتمدها الدولتين، أما على المستوى السياسي فاتجاه الدولتين لبناء تحالفات سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي والذي يعكس درجة التنافس بينهما على الزعامة في المنطقة المغاربية.

فحسب الخبراء، من أهم أسباب السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية المنافسة حول الزعامة الإقليمية خاصة بين الجزائر والمغرب، ولكن هذه المنافسة ليست وليدة المرحلة الراهنة بل تمتد جذورها إلى السنوات الأولى لاستقلال البلدين، بداية من النزاع الحدودي بينهما، وتعمق بسبب مسألة الصحراء الغربية.

كما حاول البلدين إبراز مكانة الزعامة التي يمتلكانها في المنطقة في تعاملاتهما مع العالم الخارجي، ويظهر التصور المغربي لمكانة المملكة وتبوئها الزعامة في المنطقة المغاربية في إثر رفض المجموعة "Le Monde" تصريح للممك الحسن الثاني في مارس 1985 لجريدة لوموند الفرنسية ضم المغرب إليها، أنه" :

[1]– يوسف ناصيف حتي، **مرجع سابق**، ص.173 .

إذا كانت أوروبا لا ترغب في ضم المغرب فإنها ستأتي لطلبه بعد 15 سنة، فهي لا تتوفر على درع خلفي وسيأتي اليوم الذي ستحتاج فيه إلى بلد خلفي يتحكم في شمال إفريقيا، والمغرب سيكون ذلك البلد لحماية الاستراتيجية الأوروبية من الخلف مع بترول ليبيا والحوامض المغربية والغاز الجزائري.[1]"

إن المنافسة على الزعامة الإقليمية بين الجزائر والمغرب هو ليس صراعا ثنائيا بين البلدين فقط كما تحاول صحف البلدين تصويره، بل يعكس واقعا أكثر عمقا يتمثل في وجود تحديات كبرى تعيق مسار التكامل المغاربي في ظل هذا الصراع، فالبناء المغاربي بقي مجرد مواثيق مكتوبة لم تتجسد على أرض الواقع منذ نشأته بموجب معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989.

فواقع الاتحاد يبرز هذه الحقيقة، كما أن غلق الحدود بين الجزائر والمغرب أثر بشكل كبير على تطوير التعاون خصوصا في المجال الاقتصادي، والذي كان من المفروض أن ينعش التكامل المغاربي، حيث بقيت نسبة التجارة البينية بين الدول المغاربية لا تتجاوز 4% ، وهذا رغم تصريح قادة الدول المغاربية بشكل مستمر رغبتهم واستعدادهم لتفعيل اتحاد المغرب العربي، لكن هذه الدعوة تصطدم بالواقع والسياسة الفعلية المطبقة والتي تبرز في السباق نحو التسلح الذي تتبناه هذه الدول ضد بعضها البعض رغم ضعف مبررات ذلك [2]فتصور البلدين بأحقية الزعامة في المنطقة والتي تختلف مبرراتها من طرف لآخر، يرجع إما لإمكانيات يتوافر عليها كل منهما(موقع جغرافي، موارد طبيعية وموارد بشرية، (أو لاعتبارات معنوية، تاريخية بالنسبة للجزائر المتمثلة في زعامتها حركات التحرر في العالم الثالث، ودينية بالنسبة للمغرب باعتبار الملك أمير للمؤمنين)، ومن أجل إثبات الأحقية في الزعامة تجاهل الطرفين حقيقة أن الأهم في الوقت الراهن هو البحث عن سبل لمواجهة

[1]– سعيد الصديقي، **صنع السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق**، ص244. .

[2]– Yassine Temlali , **La folie de l'armement gagne le Maghreb** , In : **AFKAR/IDEES**, N° 18, ETE 2008 Espagne, pp.41-42 .

التكتلات الإقليمية الكبرى في العالم كالاتحاد الأوروبي والتي تجاوزت الدول الكبرى فيها طموحاتها في الزعامة المنفردة من أجل تحقيق الرفاه.[1]

المطلب الثالث /متطلبات تفعيل التعاون المغاربي نحو بناء منطقة أمنية مغاربية.

تفترض هذه السيناريوهات حدوث تقارب بين الجزائر والمغرب وتحسن في العلاقات البينية، وقد يحدث هذا التقارب نتيجة:

أولاً /سيناريوهات التقارب المرن:

-ظهور رغبة لدى البلدين للتعاون وبناء علاقات تكون في مستوى تطلعات شعوب المنطقة سواء بإيجاد حل نهائي للمشكلات المؤثرة في العلاقات البينية خاصة قضية الصحراء الغربية وقضية غلق الحدود، باقتناع الطرفين أن حل المشكلات السياسية يكون عن طريق الحوار المباشرة بين الدول المعنية، مع تقديم تنازلات من جميع الأطراف للتوصل إلى حل نهائي لهذه الخلافات.

-محاولة توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين بعيدا عن تأثيرات قضية الصحراء الغربية، وترك حلها لهيئة الأمم المتحدة مع تعهد الطرفين بالالتزام بقراراتها بتحييدها والاتفاق على عدم جعلها سببا يؤثر في تطور العلاقات مستقبلا ،ومن مظاهر ذلك التقارب:

1-فتح الحدود البرية بين البلدين :والسماح بحرية تنقل الأشخاص والبضائع مع إلغاء السلطات الجزائرية لتأشيرة الدخول إلى أرضيها المغاربة وفق سياسة المعاملة بالمثل، مما يسمح بزيادة نسبة التبادل التجاري وتحقيق التنمية على مستوى المناطق الحدودية بين الجانبين.

[1]- سعيد الصديقي، **صنع السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق**، ص. 266.

2- تبادل الزيارات الرسمية :من خلال تكثيف الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين على أعلى المستويات، وتوقيع اتفاقيات ثنائية في مختلف المجالات، مع تقديم بيانات مشتركة حول موقف البلدين من القضايا الإقليمية والدولية الراهنة.

3-تشجيع تبادل الإستثمارات :وتنشيط المبادلات التجارية ورفع حجمها وطبيعتها عن ما هو موجود حاليا بما يستجيب وضرورة تحقيقه هذا التقارب .ويمكن حدوث ذلك وفق سيناريوهات مختلفة متعلقة بالبلدين تتمثل في:

ثانياً /سيناريوهات حدوث تغيرات جذرية على المستوى الداخلي للبلدين:

يحدث سيناريو التقارب في هذه الحالة من خلال قيام الطرفين أو أحدهما بتنازلات من جانبه، ولن يحصل ذلك إلا إذا حدث تغيير جذري في هرم السلطة في البلدين أو أحدهما، بحدوث انتقال ديمقراطي حقيقي في الجزائر والسماح بمرشحين خارج الدائرة التقليدية للنخبة الحاكمة بالوصول إلى الحكم، أو تغير النظام الحاكم في المغرب والتخلي عن النظام الملكي كلية أو على الأقل تغيير صيغته وفق النموذج الأوروبي (ملكية تملك ولا تحكم).

وما يزيد من احتمالية حدوث ذلك الحركية التي تعرفها المنطقة العربية والتي يطلق عليها إعلاميا" الربيع العربي "والتي لا تستثني أي بلد، وحتى إن نجحت كل من الجزائر والمغرب في تفادي الوقوع فيها لحد الآن من خلال العديد من الإجراءات كالإصلاحات السياسية (المغرب) واستغلال الريع النفطي لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والبنى التقليدية لتفادي الاضطرابات (بالنسبة لحالة الجزائر)، لكن كل ذلك لا يستثني البلدين من لائحة الدول الأكثر عرضة لمثل هذه التغيرات. ولما كانت أغلب التحليلات التي تناولت العلاقات الجزائرية المغربية وواقع التكامل المغاربي أدرجت اختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة كمعوق أساسي لتحقيق ذلك، في هذه الحالة فإن فرصة نجاح التقارب وإقامة علاقات وطيدة خالية من الحساسيات بين الأنظمة الجديدة يكون أكبر.

كما يمكن أن يحصل تقارب نتيجة وجود ضغوطات داخلية على مستوى فاعليات المجتمع المدني والأحزاب، أو على المستوى الخارجي من قبل الدول الكبرى المؤثرة في المنطقة(الاتحاد الأوروبي ممثلا في فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا)، أو من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة.

ثالثاً /سيناريو تفعيل الوحدة على ضوء تحييد المشكلات المثيرة للتوتر بين البلدين:

يمكن أن يحدث تقارب في العلاقات الجزائرية المغربية من خلال اتفاق البلدين على وضع المشاكل العالقة جانبا، والتطرق إلى تطوير العلاقات والتنسيق في العديد من القضايا التي تهم الطرفين وتأثر في المنطقة كإيجاد حل ثنائي لقضية الصحراء الغربية، وهذا من شأنه أن يؤثر على مشروع التكامل المغاربي بشكل إيجابي، وقد حدثت هذه الخطوة فعلا في وقت سابق وذلك سنة 1988 لما اتفق قائدي البلدين على تحييد مشكلة الصحراء الغربية واعادة إحياء المشروع المغاربي وهو التطور الذي اقترن آنذاك بالخوف من المد الإسلامي وإخفاق الإيديولوجيات الوطنية بالإضافة إلى عوامل اقتصادية كتراجع المستوى المعيشي والبطالة والضغوطات المفروضة من المجموعة الأوروبية .[1]

إن الأوضاع التي تعيشها المنطقة في الوقت الراهن تشبه تلك التي سبقت التقارب الجزائري المغربي وقيام الاتحاد المغاربي في نهاية الثمانينات، مع وجود حالة عدم استقرار في المنطقة، أو استمرار ضغوطات الاتحاد الأوروبي وتزايد المخاوف من التوجه العنيف للحركات الإسلامية والذي تمثله تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى مخاطر أخرى عديدة.

قد يؤدي تعاظم خطر هذه التحديات الأمنية في المنطقة سواء تلك التي تجمعها مع الضفة الأوروبية للبحر المتوسط كالهجرة غير الشرعية والتهريب (الأسلحة خاصة(، والتهديد الذي تطرحه الثورات التي قامت في

[1] – Bonnefous , Le Maghreb: repéres et rappels , Op.Cit ,p.22

(تونس، مصر، ليبيا) والتي أثبتت التجربة مدى خطورتها وصعوبة إيجاد حلول لها، أو حتى المخاطر التي تأتيها من منطقة الساحل، إلى إحساس البلدين أنهما محاصران، وأن لا سبيل لمواجهة ذلك إلا بالتنسيق

فيما بينهما ووضع استراتيجية لمواجهة هذه الأوضاع، وهذا ما يفتح المجال للتنبؤ بإمكانية حدوث تقارب من جديد، فهذا الأمر قد يدفع البلدين نحو الاتفاق حول عدم افتعال أي توتر بينهما على خلفية قضية الصحراء الغربية أو مشكلة غلق الحدود.

الخاتمة

الخـــاتمـــــــة

– لقد قام النظام الأمن الدولي بالأساس الأول لحماية المجتمع الدولي من الحروب التي تدخل في إطار المواصفات التقليدية القديمة، ولكن التغير في الاستراتيجيات الاستعمارية للدول من خلال التحول: الاستعمار غير المباشر أي التنافس على مناطق النفوذ العالمي مع الإبقاء على مبدأ التدخل العسكري التقليدي وهذا ماتم الكشف عن المشروع الشرق الأوسط الكبير، فنجد معظم القوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا وروسيا ترتبط بعلاقات كبيرة مع دول المغرب العربي وخاصة الجزائر والمغرب فنجد مثلا المغرب له صفة الحليف الاستراتيجي خارج حلف الناتو والجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 أصبحت شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب.

– يبقى متعلق بها متى تحرك البلدين الجزائر والمغرب التي يضل رهانها قائم على استغلال هامش التنفسية الفرنسية الأمريكية لخدمت مصالح شعوبها ولو أن الإشكال الأساسي القائم في هذه المعادلة هو التحرك الانفرادي التنافسي بل والتصادمي للجزائر، للمغرب إزاء الاتحاد الأوروبي والشرقية الأمريكية مما يضعف فرص إيجار صبغة تعاونية أمنية بمنظور مغاربي.

– حيث أن كل أنضمه المنطقة تقريبا وصلت للحكم عن طريق الانقلابات وناقدة في معظمها للشريعة الداخلية ما يجعلها تتوجس من أي خطوة أو أي دعوة للقيام بتنسيق أي تشاورت مع دول الجوار لو كان الأمر يتعلق بمراجعة التحديات مشتركة ونقل فرص نجاح هذا التنظيم الإقليمي أمنيا في المنطقة لتغلب تلك الحساسيات الموجودة في المنطقة والتي تتعلق بمشاكل الحدود التباين في العديد من المسائل منها.

– وحتى وإن وجدت ملامح لهذا التهاون بين بعض الدول المنطقة إلا أنه في الغالب يكون محدودا ومؤقتا على شكل تحالف عسكري تقليدي وموجها ضد دولة معينة في المنطقة ضمن أجندة ما في إطار لعبة المحاور وهذا لا يخدم الأمن الإقليمي بالأساس فتارة بسم المصلحة الوطنية لا يتم بناء جهاز أمني إقليمي لكافة التهديدات الأمنية الجديدة وتارة باسم المصلحة الوطنية تتهافت أنظمة المنطقة على تقديم تخيلات للجيوش الأوروبية والأمريكية تحت عطاء التعاون مكافحة الإرهاب وكأن هناك فرقا بين مكافحة الإرهاب في كلتا الحالتين.

–إن ظاهرة التنافس بين البلدين بعد الحرب الباردة تتحكم فيها أبعاد تاريخية وجغرافية فالمغرب لم يستطيع أن يتحرر من العقدة التاريخية المتعلقة بالمغرب الكبير الذي سعى ومازال يسعى لتحقيق هذا الشروع في المنطقة أما الجزائر والتي تتطلب من منطلق جغرافي أي حول الحدود والسيادة الوطنية المورثة عن الاستعمار لكن ورغم

الخـــاتمـــــــة

كل هذا التباين في العلاقات تجد أن القضايا الأمنية قد تأثرت بالعقيدة الامنية لكل بلد على حدى مما أثر سلبا على المنطقة ككل.

– ان غياب حكم الديمقراطية وسيادة القانون سمة تتميز بها أنظمة دول العالم الثالث عامة ودول المغرب العربي خاصة دون استثناء وهو ما يطرح كل التصورات السابقة على محك الثقة فإنها إذا كانت هذه الأنظمة لا تثق حتى في شعوبها فكيف لها أن تثق في أنظمة مجاورة لها رغم وجود تناسق التاريخ والجغرافيا وتدخل معها في رواية معينة.

- لقد لعبت القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على وقر الدولة القطرية المتعلقة بالمنطقة مع إبقاء حالة اللام و الاسلم كتأثير لنتيجة ناجحة من أجل الهيمنة على مقدرات المنطقة عن طريق الاتفاقيات الثنائية النفقات الخاصة بالسلم مع فرملة عجلة الإنتاج والتنمية لتبقى اقتصاديا دول المنطقة على شكل سوق استهلاكية كبيرة.
- لقد جاءت فكرة اتحاد المغرب العربي في أواخر الثمانينات من أجل التبشر بعالم جديد مرتبط بمفهوم التكامل تحت الهيمنة الأمريكية.
- يعتبر البعد الأمني هو ركيزة توفر العلاقات بين الدولتين، فقد وصلنا أن التهديدات الأمنية المتبادلة بين الطرفين كانت خلفية غلق الجدود بين الجارتين خاصة بعد ما تبين أن الكثير من التهديدات ترتبط بالحدود الغربية بالنسبة للجزائر.
- السباق نحو التسلح بين الدولتين: يبدي المغرب دوما قلقا تجاه نوايا جاره الجزائري، لأنه عندما ينظر في مبلغ الإنفاق ونوعية السلاح لا يستوعب أن يكون القصد منه فقط محاربة جماعات إرهابية بل ينظر لها على أساس تغيير في المعادلة الأمنية خاصة إذا ما نظرنا إلى ضخامة مبالغ الإنفاق على التسلح أي تبقى المعظلة الأمنية بين البلدين.
- إن قضية الصحراء الغربية مركزية بالنسبة للدولتين، وهي محور من محاور الخلاف المحتدم بينها كما تعتبر أحد المشكلات الأمنية التي تهدد الدولتين مما جعلت المنطقة تعيش في حالة قريبة من الحرب الباردة بين البلدين.
- انهيار النظام في ليبيا ومالي زاد من تعقد المعادلة الأمنية في المنطقة ككل وبين البلدين على وجه الخصوص بعد تدفق السلاح للجماعات الإرهابية التي تنشط في الساحل والصحراء، فأصبحت تهدد دولا بكاملها.

الخـــاتمـــــــة

- مشكلة القيادة أو الزعامة في المنطقة حيث دافعت الجزائر على فكرة أن الأكبر في المساحة والأقوى في السكان ولها تاريخ نضالي يخول لها أن تكون الدولة المحورية في المغرب العربي، في حين أن المغرب كانت تسعى لفرض سيطرتها ونفوذها لكونها الدولة المغاربية الأعرق والأكثر استقرارا ولها علاقات مع الغرب تخولها لجلب صفقات إلى المنطقة.
- التضارب في الرؤى تجاه المشكلات الأمنية في المنطقة خاصة إذا نظرنا إلى درجة التباين في حل هذه المشكلات فالجزائر ترى أن التدخل العسكري الأجنبي المباشر يزيد من تعقيد تلك المشكلات أما الغرب فقد ينظر بالمنظار الغربي لتلك المشكلات وهو مع التدخل الأجنبي كل تلك المشكلات الأمنية بل يدعم تلك التدخلات ولوجيستيا.
- إن المعادلة الأمنية في التنافس الجزائري المغربي حول منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة تأثرت بالعقيدة الأمنية لكل من الجزائر والمغرب على شكل ظاهرة تنافسية سلبية مما أثرت على المنطقة ككل خاصة بعد ظهور تهديدات جديدة في المنطقة بعد أزمة مالي وليبيا مما زاد في هشاشة التوازن الأمني في المنطقة بعد تدفق السلاح من ليبيا إلى الجماعات التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء، كل هذا لم يدركه صانعوا القرار في البلدين وأبقوا على نفس العقيدة الأمنية لجزائر والمغرب والتي تنطلق من منطلق المصلحة الوطنية وزيادة القوة والتحالف الثنائي مع القوى الكبرى من أجل البحث عن الأمن الذي هو في الأصل ينطلق من منطلقات أمنية جديدة على شكل مركبات أمنية إقليمية أي التعاون والتنسيق في ظل إقليم واحد.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ **قائمة المصادر والمراجع:**

- **المراجع باللغة العربية:**

أولا: المصادر:

1. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

ثانياً: الكتب:

1. توفيق مدني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.
2. خالد المنيعي، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، سوريا، دار كيوان للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
3. خديجة عرفة محمد، **الأمن الانساني المفهوم والتطبيق في العالم العربي والدولي**، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2009.
4. خلود محمود نعيم، **أثر العوامل الإقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"**، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، فرع الإقتصاد السياسي الدولي. د س ن.
5. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، دار الرواء، لبنان، 2002.
6. عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، مصر، دار الكتاب الحديث، 2011.
7. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
8. علال الأزهر، **الوحدة والتجزأة في المغرب العربي**، د ب ن، دار الخاطبي، 1988
9. محمد عزيز شكري ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، سلسلة عالم المعرفة الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، 1978.
10. محمد فهيم درويش، **الجريمة في عصر العولمة**، ط2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000.

قائمة المصادر والمراجع

11. مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، الأردن: منشورات المنطقة العربية، د س.

12. وليد عبد الحي، **في نظريات تحول المسلمات العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

13. محمد براص، الحافظ بن أمان، **قضية الصحراء من أحداث 2004** في: المغرب في مفترق الطرق، تحرير: توفيق بوعشرين، منشورات وجهة نظر، 2005.

ثالثاً: الدراسات والملتقيات:

1. أحمد الناصر، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، ندوة مركز الحوار العربي، 17 سبتمبر 2008.
2. ستيفنس سميث، وواجون بايلس، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للنشر والأبحاث،2004).
3. سعيد الصديقي، **ندوة مركز الحوار العربي**، 17 سبتمبر 2008.
4. عياد محمد سمير، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل و السياسات**، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر ، 2008.
5. ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مداخلة ضمن :الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم: جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر ، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

6. يوسف عنتر، **الأمن المغاربي المشترك : ضرورة ملحة وعوائق جمة**، في: الندوة الدولية: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، 16-17-افريل 2009، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة.

رابعاً: مجلات وجرائد:

1. الحاج إسماعيل زرقون، **المغرب العربي والصراع الدولي**، غرداية: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد:01، د س ن.
2. سيد أحمد قوجلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مجلة دراسات استراتيجية العدد: 169، مركز الإمارات للدراسات، الإمارات، ط1، 2012.
3. عبد النور بن عنتر، **إشكالية التسلح في المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديسمبر العدد: 03، (الجزائر: 2014).

خامسا: المذكرات ورسائل التخرج:

1. إدريس عطية، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**، جامعة 3، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، السنة الجامعية، 2014.
2. حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010.
3. حموم فريدة، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004.
4. سعيد الصديقي، **صنع السياسة الخارجية المغربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

5. سليم قسوم، "**اتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)

6. صفية نزاري، **الأمن الثقافي في منطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة**، باتنة: مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2010/ 2011.

7. عبد السلام. س،:**الجزائر عاشر دولة مستوردة للسلاح في العالم**، 24يناير 2011، في:

8. عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مذكرة ماجستير، 2011/ 2012.

9. العمراوي فريدة، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، مذكرة ماستر، 2012/ 2013، ص. 62.

10. غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ التسعينات**،)مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005).

11. مختار بن هيبة، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية –حالة البلدان المغاربية**، جامعة قسنطينة: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 2007–2008.

12. نبيل بوبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

13. نبيل بوبية، **المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية بمنطقة الصحراء الكبرى**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في الدراسات المغربية، (في جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية) 2011

14. وسيله الواسع، **مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي**، مذكرة ماستر نظام جديد (ل م د)، في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، 2012

قائمة المصادر والمراجع

15.وضحه ذبيان غنام المطيري، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، (2011/2003)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

16.اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية ثم التواصل الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)

سادسا: مواقع الأنترنت:

1. **11September**. Frank Cass, London, 2004. from: **www.gigapedia.org**

2. **berkouk-mhand.yolasite.com/research.php**

3. ابراهيم اسعيدي، **واقع وآفاق السياسات الامنية والدفاعية بالعالم العربي**، شبكة الجزيرة: تقارير، جانفي 2011، على الموقع(vue le :05-10-2012, à 15:07) www.aljazeera.net/studies :

4. أحمد الشلقامي، **الكيان الصهيوني على الحدود الموريتانية ... أطماع أم تطبيع خفي؟**، على الموقع: http://mugtama.com، تم تصفح الموقع بتاريخ 2015/05/14، على الساعة 21:25

5. أمحمد الداسر، "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، أنظر على الرابط:

.(28 /04 /2011).www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf – Yémen

6. امحند برقوق،" **العولمة وإشكالية الأمن الإنساني** ."نقلا عن موقع الأستاذ :

7. **الجزائر ترفض دعوة المغرب لفتح الحدود**، تم التصفح بتاريخ 2015/05/30 على الساعة: 21:48،الرابط التالي: http://www.oujdacity.net

8. جوزيف ناي،" **مكافحة الإرهاب الجديد** ."نقلا عن موقع-**http://www.project** :

syndicte.org/commentarirs/commentary-text.prp?id=1624.lang=m=series

قائمة المصادر والمراجع

9. زكريا حسين، "**الأمن القومي**":

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

10. محمد الأشهب، **أزمة جديدة بين المغرب والجزائر**، تم التصفح بتاريخ 2015/05/16،على الساعة 21:48 الرابط التالي:http://alhayat.com

11. محمد حافظ ولد العابد، **التحولات الجديدة في العلاقات الموريتانية الإسرائيلية**، على الموقع http://rimnow.com تم تصفح الموقع بتاريخ 2015/05/14.

12. مرصد الارهاب،" **من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي**"، مرصد الإرهاب نقلا عن :

http://www.alerhab.net.2008

13. مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**، الجزيرة نت، تاريخ النشر 2013/04/25.

14. **المغرب العربي وصراع الإرادات**، مقالة منشورة على الموقع : http://www.oujdacity.net تم التصفح بتاريخ 2015/05/16.

15. الموسوعة الحرة ويكيبيديا،" **الهجرة**"، نقلا عن

موقع**http://ar.wikipedia.org/wiki/%/d8%a7%d9**:

16. http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2642

9 (vue le :23-11-2012 , à 22:38)

17. الموقع الإليكتروني لـ**وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.**

- **الكتب باللغة الانجليزية:**

  - **The books :**

قائمة المصادر والمراجع

1. Annette JUNEMANN, **Euro-Mediterranean relations after** Chapter sub,
2. James N. ROSENAU, **The United Nations in a Turbulent World**, London: Lynne Rienner publishers, 1992.
3. **Saharan Africa: Progress or drift ? Institute for national strategic studies**, 1999
4. SIPRI Yearbook 2012 : **armaments , disarmaments and international security** , Bates Gill (der) , Stockholm international peace research institute (SIPRI) , 2012 ,

- **الكتب باللغة الفرنسية:**

1. Angela meyer, **L'INTEGRATION REGIONALE ET SON INFLUENCE SUR LA STRUCTURE**, doctorat science politique, paris 2006,
2. Joseph S. Nye, Jr. **Le leadership amércain: quandtes rigles dujeu changent**, Nancy presses universitaires de Nancy. 1992. PP. 28- 30.
3. Yassine Temlali , **La folie de l'armement gagne le Maghreb** , In : **AFKAR/IDEES**, N° 18 , ETE 2008 , Espagne
4. Yassine Temlali , **La folie de l'armement gagne le Maghreb** , In : **AFKAR/IDEES**, N° 18, ETE 2008 Espagne,

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح التصور الواقعي للأمن ومحورية الدولة فيه	07
02	يوضح اتجاهات توسيع وتعميق مفهوم الأمن	11
03	نسبة الانفاق العسكري للجزائر والمغرب من إجمالي الناتج القومي للفترة الممتدة من سنة 1988 إلى 2011	43

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات:

مقدمة.....أ- ز

الفصل الأول: مقاربة معرفية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية

المبحث الأول/ إيتيمولوجيا الأمن في العلاقات الدولية..... **1**

المطلب الأول/ السياق العام لتعريف الأمن..... **1**

المطلب الثاني/ الرؤية العسكرية الضيقة للأمن "كطرح واقعي"..... **5**

المطلب الثالث/ إعادة مفهمة الأمن ومحاولة توسيعه: **7**

المبحث الثاني/ معادلة التنافس الامني ضمن البيئة الدولية الجديدة **10**

المطلب الأول/ تاثير التحولات الدولية الحاصلة على مفهوم الامن **10**

المطلب الثاني/ المنافسات الأمنية في النطاق الدولي **14**

المطلب الثالث/ المنافسات الأمنية في الاطار الاقليمي **15**

الفصل الثاني: منطقة المغرب العربي في الجيوستراتيجية العالمية

المبحث الأول/ جيوبوليتيكية منطقة المغرب العربي..... **18**

المطلب الأول/ الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي **18**

المطلب الثاني/ البناء السياسي والمؤسساتي لمنطقة المغرب العربي **20**

المطلب الثالث/ البناء الاقتصادي والسوسيو ثقافي لمنطقة المغرب العربي **23**

المبحث الثاني/ التنافس الجزائري المغربي بين التقارب والتباعد **28**

المطلب الأول/ مظاهر التنافس الجزائري المغربي..... **28**

فهرس الموضوعات

المطلب الثالث/ إنعكاسات التنافس الجزائري المغربي على المنطقة 32

الفصل الثالث: منطق التنافس الأمني الجزائري المغربي في الفضاء المغاربي

المبحث الأول/ الإشكاليات الأمنية في منطقة المغرب العربي 41

المطلب الأول /التهديدات الأمنية التماثلية بين الجزائر والمغرب 41

المطلب الثاني /التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المغرب العربي..... 47

المطلب الثالث/ التداعيات اللا أمنية لمشكلة الصحراء الغربية..... 54

المبحث الثاني/ إنعكاسات المنافسات الأمنية بين الجزائر والمغرب على الفضاء المغاربي 59

المطلب الأول/ تضارب الرؤى بين المغرب والجزائر حيال المشكلات الأمنية 59

المطلب الثاني/ إشكالية القيادة الاقليمية لمنطقة المغرب العربي..... 61

المطلب الثالث /متطلبات تفعيل التعاون المغاربي نحو بناء منطقة أمنية مغاربية. 63

خاتمة..... 66

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

الملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوع "المعادلة الأمنية في التنافس الجزائري المغربي حول منطقة المغرب العربي" بعد نهاية الخرب الباردة وكيف وأثرت العقيدة الأمنية لكل من الجزائر والمغرب على ظاهرة التنافس الذي أثر على منطقة المغرب العربي في ظل ظهور تهديدات جديدة في المنطقة خاصة أزمة مالي وليبيا بعد انهار النظام الليبي وتدفق السلاح للجماعات الإجرامية في منطقة الساحل والصحراء، كما انعكس هذا التنافس على مسار التكامل والاندماج خاصة بعد بروز حدة التباين بين الجزائر والمغرب على قيادة الاتحاد المغاربي كل هذا، لم يكن محفزا للبلدين من أجل التقارب والتنسيق الأمني من أجل الوصول إلى معادلة أمنية متوازنة ومنها إدراك أن الأمن الإقليمي في ظل التعاون والتنسيق أهم من التحرك الفردي أو في تحالفات ثنائية مع القوى الدولية الكبرى التي تسعى دائما من أجل الهيمنة وإبقاء الوضع بين البلدين على حاله خاصة مع وجود عقدة الصحراء الغربية.

Abstract :

This study deals with the topic "security equation in the Moroccan-Algerian rivalry around Morocco" after the end of the cold war and how it affected the security doctrine of both Algeria and Morocco on the phenomenon of competition affecting the Arab region Morocco under the emergence of new threats in the region, especially the crisis in Mali and Libya after the Libyan regime collapsed and the flow of arms to criminal groups in the Sahel and the Sahara, as reflected in this competition on the path of integration, especially after the emergence of individual variation between Algeria and Morocco over the leadership of the Maghreb Union, Wasn't the catalyst for two to convergence and security coordination to reach balanced security equation, including the realization that regional security cooperation and coordination more important than moving individual or bilateral alliances with major international powers always strives for dominance and keep the situation between the two countries on a special case with a node.